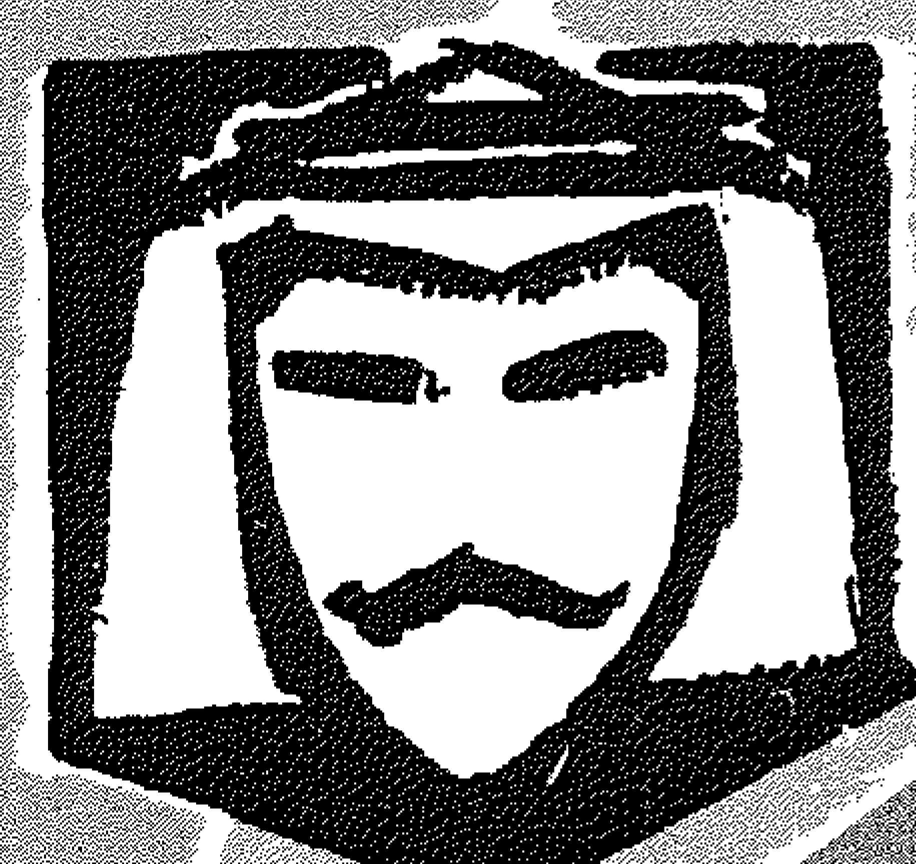
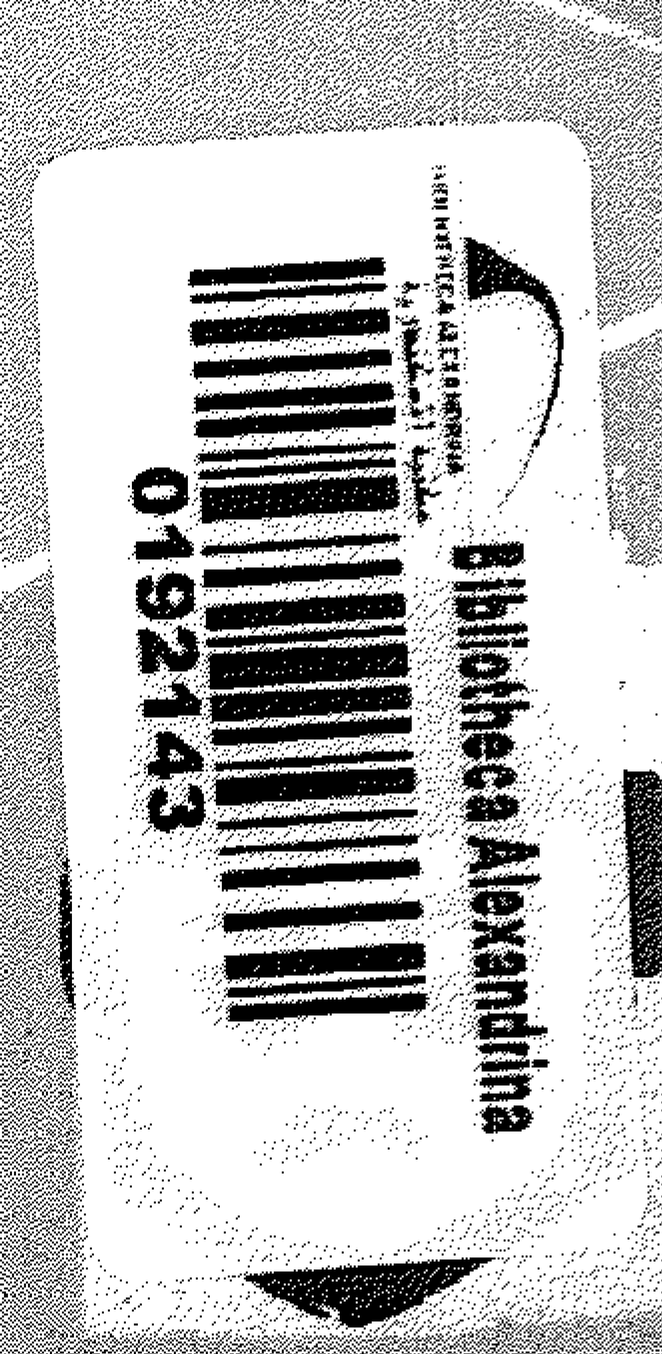
الفكر العالمي
-٨-

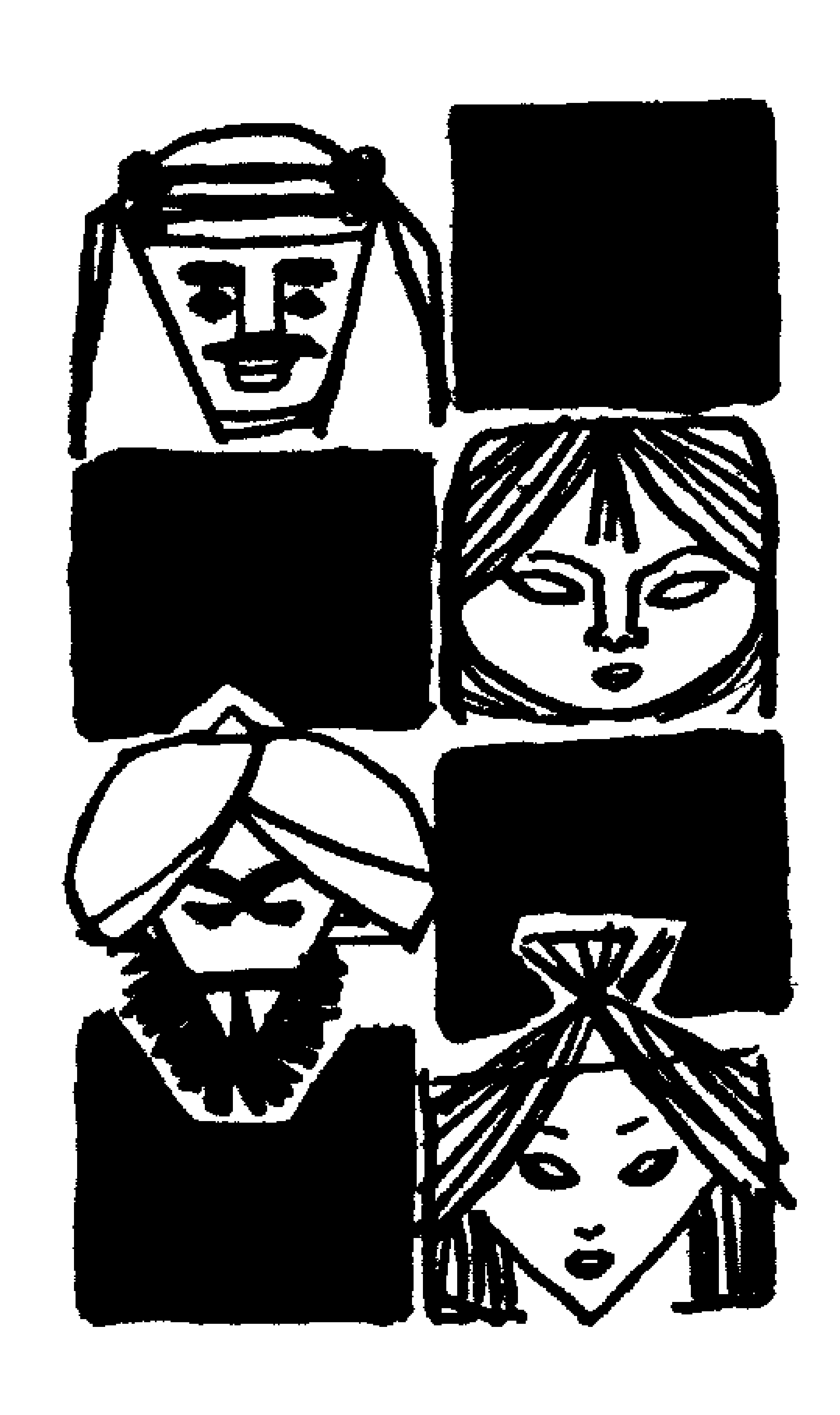
مستقبل الديمقراطية في آسيا











مستقبل الديمقراطية في آسيا

أصدره : المكتب الهندي للدراسات البرلمانية

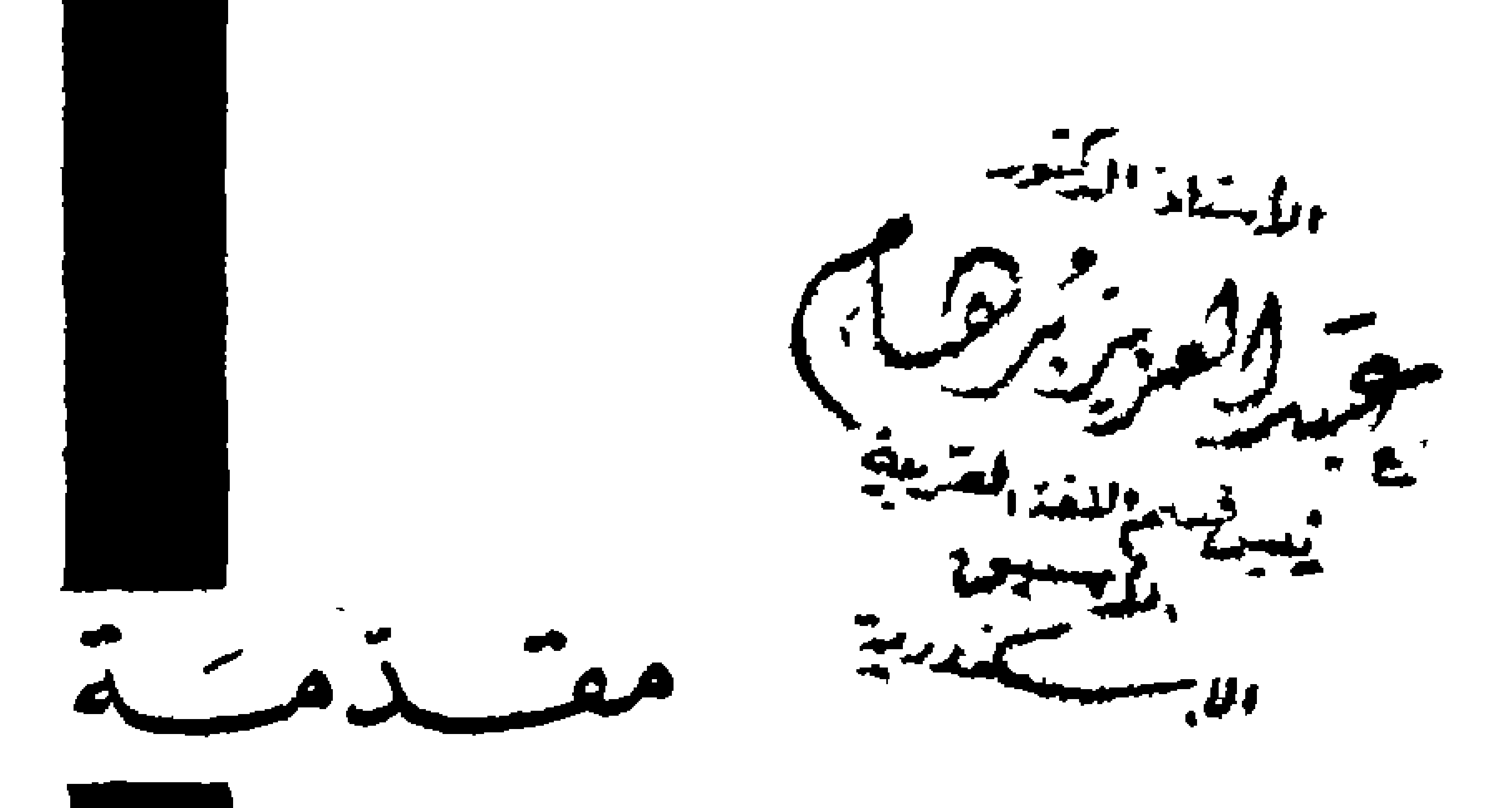
ترجمه : عبد الواحد الامبابي

الفكر العالمي

سلسلة كتب شهرية

تصدرها جمعية الوعي القومي

كتاب إبريل ١٩٦٠



مقدمة

منذ ظهور النظم الديمقراطية فى أثينا قبل ميلاد المسيح حتى يومنا هذا ظلت الديمقراطية « الهدف الأسمى للشعوب فى مختلف بلاد العالم ، واكتسبت كلمة « الديمقراطية » من القداسة ما جعل نظم الحكم على اختلافها تحاول وصف نفسها بالديمقراطية « فعندنا الآن ديمقراطيات رأسمالية وديمقراطيات اشتراكية وديمقراطيات شيوعية ، ولعل تشبث كل نظام للحكم بأن يوصف بالديمقراطية يرجع إلى أن اللفظة اكتسبت مع مرور الزمن جاذبية وسحراً . وارتبطت أذهان الناس بمبادىء الحرية والإخاء والمساواة وتكافؤ الفرصة وحكم الشعب بالشعب إلى غير ذلك من الشعارات الأخاذة التى يهتف بها الناس فى كل مكان .

ومع ذلك فقد ظهر فى بعض الأحيان كتاب نقدوا النظام الديمقراطى ولا عجب فى هذا ، لأن جوهر الديمقراطية هو حرية الرأى وحرية النقد لكل شيء، ولو كان للديمقراطية ذاتها ، وكان من كبار نقاد الديمقراطية سير هنرى مين الذى كتب عام ١٨٨٤ ، حين كانت انجلترا موشكة على الأخذ بمبدأ التصويت العام ، قال « انه من الخطأ الاعتقاد بأن الديمقراطية الغربية تختلف فى جوهرها عن الملكية الاستبدادية ، لأن مقاييس النجاح فى أداء الحكومة لواجباتها الضرورية والطبيعية لا تختلف فى الحالتين » . وعنده أن هذه الواجبات تتعلق بالدفاع وتحقيق المصالح الحيوية فى الدولة وفى الخارج ، كما تتعلق بنظام الدولة وأمنها ووفائها بحاجاتها فى الداخل ، وكل هذه الواجبات دون استثناء تستدعى اتخاذ قرارات حازمة ، لأن حكام الدولة مهما يكن شكل الحكم فيها لا بد لهم من فرض الضرائب والتجنيد وتغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة .

ورغم ما فى هذا الكلام من إسراف وانحراف فانه يشير إلى نقطة هامة ، هى أن الأخذ بنظام الديمقراطية الغربية من شأنه إضعاف قدرة الحكومة على مواجهة المواقف والتبعات فى الداخل والخارج بصورة حازمة . وهو أمر يكاد يجمع عليه الكتاب السياسيون فى العالم الغربى الآن ، ولكن العجيب أن يكون هذا هو رأى سير هنرى مين فى أواخر القرن التاسع عشر أيام الازدهار الصناعى والتوسع الاستعمارى واستقرار السلام وعدم الحاجة إلى حكومة قوية تتدخل فى أعمال الأفراد وتوجه نشاطهم .

أما فى الدول الناشئة فى وقتنا الحاضر، فالموقف يختلف كل الاختلاف

عن موقف دول غرب أوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر ، فالاستعمار الذى جلب الرخاء إلى دول غرب أوروبا قد أصاب اقتصاد البلاد المستعمرة بالضعف والتدهور ، فلما استقلت هذه البلاد وتهيأت للسير فى ركب الحضارة والتقدم وجدت أن الدول الكبرى قد بلغت من السبق فى المجالين العلمى والتكنولوجى حداً بعيداً ، وقد ألقى هذا الموقف واجبات خاصة على الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، وأهم هذه الواجبات تعبئة مواردها وتنميتها وتوجيه اقتصاد الدولة الوجهة التى تحقق أكبر قدر من التقدم فى أقصر وقت ممكن ، فرسمت الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية وأشركت القطاع العام مع القطاع الخاص فى تنفيذها ، وجعلت للدولة الإشراف على التنفيذ لكفالة السير بالخطة إلى تحقيق الأهداف التى تتوخاها الدولة فى أقصر وقت ممكن حتى تعوض بعض ما فاتها ، وتلحق بركب الحضارة والتقدم .

ولما كانت معظم دول آسيا تسير الآن فى طريق التطور والإنماء الإقتصادى بعد أن تحررت من السيطرة والاستغلال الأجنبى ، لذلك نرى أن الشكل النهائى للحكم فى هذه البلاد لم يتضح بعد ، ومن وقت إلى آخر تعقد الاجتماعات بين ممثلى حكومات هذه البلاد أو شعوبها للاتفاق على الأسس والقواعد التى يمكن أن يقوم عليها نظام ديمقراطى يتفق مع طبيعة هذه البلاد وأهدافها ومستقبلها .

ومن الطبيعى أن تختلف الآراء فى مثل هذه المجالات ، فمن قائل بأن الحرية السياسية هى التى تحقق المعنى الديمقراطى وأنها الطريق الذى يؤدى إلى خير النتائج بالنسبة للفرد والمجموع ، ومن قائل إن الاعتبار الأول يجب أن يكون للحرية الاقتصادية ، أى تحرير الفرد من الحاجة والعوز ،

وأنه لا معنى للحرية السياسية بغير هذا التحرر المادى، وبين هذين الرأيين آراء كثيرة تحاول التوفيق بينهما والوصول إلى نمط من الحكم الديمقراطى يقدم للأفراد ما يحتاجون إليه من خبز وحرية .

وهكذا جاء هذا الكتاب معرضاً لآراء شتى فى معنى الديمقراطية وأهدافها والمصير الذى ينتظرها فى المستقبل .

أمين شاكر

رئيس جمعية الوعى القومى

المكتب الهندي للدراسات البرلمانية

تأسس هذا المكتب فى شهر يونيو من عام ١٩٥٥ للعمل على زيادة الاهتمام بالنظم الديمقراطية ودراستها وتوجيه عناية خاصة لهذه النظم فى بلاد الهند .

ويقوم هذا المكتب بتنظيم الاجتماعات العامة والندوات المختلفة كما يصدر صحيفة شهرية بعنوان « الدراسات البرلمانية » .

ويحرص المكتب بصفة خاصة على متابعة التيارات الهامة فى الحياة البرلمانية الهندية . وقد أحس بأنه يستطيع أن يحقق بعض أهدافه البعيدة لو ظل على اتصال بالأحداث السياسية وتياراتها المختلفة داخل الهند وخارجها .

ومشاكل الديمقراطية ليست مجرد مشاكل تنظيمية ، كما أن شكل الحكومة اليوم لم يعد القاعدة الوحيدة التى نحكم بها على عمق جذور النظام الديمقراطي فى أي بلد . ولذلك فاننا نحاول دائماً أن نتتبع كل التطورات السياسية فى الهند ، وأن ندرس بطريقة موضوعية كل التيارات السياسية العالمية .

ولم يدخر المكتب وسعاً فى الاهتمام بالهزات الفجائية التى أحدثتها الثورات المعادية للديموقراطية والتى وقعت فى بعض مناطق آسيا خلال الفترة الأخيرة من عام ١٩٥٨ .

ولقد أصبحت الظروف التى أدت إلى فشل النظم الديمقراطية فى بعض الدول ، جديرة بالنظر والاعتبار من كل المهتمين بالشئون السياسية ، وظهر لنا أن التيارات التي توجد وراء كل الأحداث ليست إلا انتكاسة خطيرة ، الأمر الذى جعلنا نحس بأن على المكتب أن يركز كل اهتمامه على مستقبل الديمقراطية فى آسيا .

ومن أجل هذا وجهنا الدعوة لحضور هذا الاجتماع الذى نناقش فيه مستقبل الديمقراطية ومشاكلها فى الدول الآسيوية .

وقد تفضل شرى نهرو فألقى كلمة الافتتاح فى هذا الاجتماع ، كما تفضل رئيس مجلس النواب الهندى بقبول رئاسته .

وساهم عدد كبير من ممثلى الدول الآسيوية وكذلك مندوبى أمريكا وبولندا وبعض زعماء الأحزاب السياسية فى الهند ، وطائفة من العلماء المتخصصين فى الشئون السياسية . ساهم هؤلاء جميعاً فى هذا الاجتماع بأبحاثهم ومناقشاتهم الموجهة

وهكذا نجح هذا الاجتماع فى تقديم طائفة من الآراء القيمة حول هذا الموضوع الخطير

ولقد تلقى المكتب عدداً من الطلبات التى يرجو فيها أصحابها موافاتهم بنسخ من الأبحاث التى ألقيت فى هذا الاجتماع .

ويسعدنا أن نقدم هذا المجلد الذى استطعنا أن نجمع فيه كل ما ألقى فى هذا الاجتماع من أبحاث قيمة عن الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا ونأمل أن يكون لتداولها وانتشارها على نطاق واسع أثر كبير فى تنمية الوعى وزيادة الاهتمام بهذه المشكلة الهامة .

سوهاند لاى

رئيس المكتب

كلمة

شرى سوهان لاى

رئيس المكتب الهندى للدراسات البرلمانية

أيها السادة . . . .

لقد ظهرت أهمية « مشاكل الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا » وهو الموضوع الذى ستدور حوله المناقشات فى هذا الاجتماع — نتيجة لسلسلة من الأحداث التى شهدتها الدول الآسيوية أخيراً . وهى على الرغم من اختلاف مواقفها اختلافا جوهريا ، تمثل فى مجموعها مظهراً من مظاهر التشاؤم والخوف من المستقبل ، ذلك لأنها تعود بنا مرة ثانية إلى مرحلة من التطور التى اجتزناها منذ عشر سنوات . والواقع أنه لايمكن أن يوجد إجماع فى الرأى حول نوع التنظيمات التى يمكن أن تخدم أهداف الديمقراطية خدمة حقيقية فى هذا الجزء من العالم . كما أنه لا يمكن أن يوجد تطابق آلى للنظام الديمقراطى مع هيكل الحكم والسياسة التى تسود هذه البلاد التى استعرنا منها أفكارنا .

فالمعروف أن اشكال الحكم إما أن تكون متفقة مع حاجات الظروف الخاصة التى تسود كل دولة على حدتها وإما أن تكون خاضعة لنوع من الضغط الرهيب الذى يؤدى فى النهاية إلى حدوث انفجار فجائى لبعض التطورات العنيفة . إلا أن هنالك بعض القيم العامة التى لا بد من المحافظة

عليها وتطويرها فى كل مكان إذا كنا نريد للنظام الديمقراطى أن يوجد فعلا .

ولا شك فى أن إنكار الحريات ، وقيام حكومة الأقلية ، وتجاهل حق الشعب فى اختيار ممثليه ، وحرمانه من الاسهام فى توجيه شئون بلاده ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، واستعمال القوة بصورة دائمة لإرغام الشعب على الطاعة والانقياد ، لا شك فى أن كل هذه الأمور لا يمكن أن تكون شكلا طبيعياً للتنظيم السياسى بقدر ما هى قيود وعقبات تقف حجر عثرة فى طريق التطور الاجتماعى والاقتصادى وغيرهما من ميادين التطور الأخرى .

ولقد كان ما حدث أخيراً فى بعض الدول المجاورة للهند سبباً فى وجود اهتمام بالغ منا جميعاً ، ذلك لأن هذه الدول ، بدلا من أن تفكر تفكيراً سديداً فى إعادة تنظيم هيكل الحكم فيها بحيث يتفق وحاجة الظروف القائمة ، آثرت الابقاء على أشكال الحكم التى أثبتت فشلها والتى أدت إلى ظهور المنظمات والقوى السياسية التى تعتبر من غير شك عاجزة عن تحقيق أدنى حد من رغبات أفراد الشعب .

ولا ريب في أن هذا الاتجاه الانتكاسى لحركة التطور هو الذى قد أظهر أهمية الحاجة إلى وجود ديمقراطية تقدمية ثابتة .

ولقد أصبحت آسيا تعيش اليوم ككل ، خصوصاً هذه المناطق التى تقع فى الجنوب وفى الجنوب الشرقى ، والتى نالت استقلالها أخيراً ، ولذلك فلن أية خطوة انتكاسية تحدث فى أى جزء من أجزاء آسيا إنما تعنى وجود تهديد يؤثر على الحياة السياسية فى أية منطقة من مناطق القارة كلها .

وليست الحركات التقدمية التى تشهدها بعض الدول الآسيوية إلا دعامة قوية تؤكد النظام الديمقراطى فى بقية أجزاء القارة ، ولو ظلت جذوة الديمقراطية مشتعلة ، ولو فى مركز واحد من المراكز الحساسة فى آسيا ، فان ذلك سيؤدى حتما إلى تدعيم أسس النظام الديمقراطى وتقوية قواعده .

وفى ضوء هذا المعنى يمكن أن نؤكد أن النظام الديمقراطى فى الهند سيكون عاملا هاماً يلعب دوره الكبير فى مستقبل آسيا السياسى ، لأن العالم كله اليوم قد أصبح يعترف بأن وجود الأشكال الديمقراطية للحكم فى الهند معناه المساهمة الفعالة لتحقيق النظام الديمقراطى فى آسيا كلها . فالهند قد تعلمت الشىء الكثير من خبرات الآخرين وتجاريبهم ، وسيظل عقلها دائماً متحمساً ومفتوحاً لكل الأفكار الجديدة حتى تستطيع أن تقوم بدورها الهام فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ منطقتنا .

وأستطيع أن أؤكد أن ركائز النظام الديمقراطى فى الهند قد أصبحت أكثر ضماناً وثباتاً ، ولا جدال فى أن تقاليدنا الديمقراطية ، وتاريخ كفاحنا الوطنى ، ونمو الوعى السياسى لدى شعبنا ، وحرصنا على مقاومة أى اتجاه أوتوقراطى ، وكذلك وجود نظام الحكم الجمهورى عندنا ، وممارستنا للديمقراطية فى أحسن صورها خلال العشر سنوات الأخيرة ، لا جدال فى أن وجود كل هذه التيارات يعتبر من أهم العوامل التى توحى بالأمل فى مستقبل أفضل .

وسيكون تفكيرنا متسما بطابع الغرور لو اعتقدنا أننا قد كسبنا فعلا معركة الديمقراطية ، أو أن اليقظة من جانبنا لم تعد ضرورية لحماية

النظام الذى نتمسك به باعتباره الشكل الوحيد للحكم الذى نفضله ، فالسياسة فى الهند لم تتحرر بعد من المنازعات والخصومات التافهة التى تبرر بها بعض الدول الأخرى وجود الحكم الدكتاتورى . وكذلك فان آمال الشعب تتزايد بسرعة أكثر من إمكانيات الحكومة ، ولا زال معدل التقدم بطيئا إلى حد ما ، وهو أمر يشكل خطراً يحمل فى طياته تهديداً لنظامنا السياسى .

والعلاج المؤكد لا يمكن أن يوجد بالسهولة التى نتصورها ، إلا أن علينا أن نتعاون فى العمل على تعميق أفكارنا وأن نعمد مباشرة إلى ما يجب تنفيذه من خطوات تكفل لنا تقوية نظامنا الديمقراطى ، ولعل الهدف الرئيسى الذى دفعنا إلى عقد هذا الاجتماع هو أننا نريد إثارة بعض الأفكار الايجابية البناءة ، لأن الاهتمام بتطوير الأشكال الديمقراطية قد أصبح قضية عامة تشترك فيها جميع المنظمات السياسية بدرجة متساوية .

ومن أجل هذا وجهنا الدعوة إلى كل من يمثل تياراً فكرياً معيناً ، حتى يسهم فى هذا المجال ، كما دعونا أيضاً بعض سفراء الدول الأجنبية التى تهتم بهذا الموضوع لكى تتاح لأبنائها فرصة التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم ، ونأمل أن يكون لتبادل الأفكار والخبرات ، خلال هذا الاجتماع أثر كبير فى تأييد القضايا التى أصبحت تشغل جانباً كبيراً من اهتماماتنا ، والتى تكاد تنحصر فى تحقيق الاستقرار السياسى والإسراع بتوسيع حركة المد التطورى فى كل مناطق آسيا .

إن العالم اليوم يتجه إلى المشاركة فى التمتع بانتاج الإنسان فى أى مكان ، فلم تعد عوامل التطور فى أى مجال من مجالات الحياة مسألة خاصة بدولة

دون أخرى ، بل إن الفكر الإنسانى قد أصبح وحدة يعمل لخير المجموع وإذا كنا نتناول مشكلة سياسية فى قارة من القارات وأعنى بها آسيا فى هذا الاجتماع فانما فعلنا ذلك لأننا نفهم مشاكلها ونعيش فى ظروفها ونحن أقرب الناس معرفة بأوضاعها . . . إننا نريد الاستقرار فى كل مكان حتى يتحقق السلام العالمى وتتفرغ الشعوب للإنتاج المثمر الذى يؤدى إلى الرخاء ورفع المستوى المعيشى بالنسبة لجميع الشعوب .

كلمة

شري نهرو

رئيس وزراء الهند

سيدى الرئيس . . .

سيداتى ، سادتى .

سرتنى كثيراً هذه الدعوةالتى وجهتموها إلىّ لحضور هذا الاجتماع ، لأن الموضوع الذى ستتناولونه بالمناقشة والبحث موضوع له عندى أهمية قصوى ، وإننى لواثق من أن أية مناقشة جادة حوله ستكون ذات فائدة ملموسة ، لأنها إذا لم تؤد إلى حل مباشر كامل لبعض مشاكلنا ، فانها على الأقل ستفتح مسالك التفكير للدراسة المثمرة .

علي أننى أشعر فى الوقت نفسه بصعوبة كبيرة فى أن أقول شيئاً يؤدى إلى نتائج هامة فى هذا الموضوع الخطير .

سادتى . . .

لقد اجتمعنا هنا لنتحدث عن الديمقراطية فى وقت يراه البعض مناسباً ، نظراً لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة لدى الكثيرين ، بينما يراه الآخرون غير مناسب بالمرة ، نظراً لوجود حالة الشك التى استولت على عقول الناس فى مدى صلاحية النظام الديمقراطى .

ولا ريب أيها السادة فى أن أول مايسترعى انتباه المرء عندما يتحدث عن الديمقراطية هو محاولته معرفة مدلول هذه الكلمة بالضبط . فكثيراً مايستعمل بعض النـاس ـ خصوصاً من هم مثلى من رجال السياسة ومن على شاكلتهم — كلمات ضخمة لا تمثل إلا الشعارات والرموز ، ولا يفكرون كثيراً فى مدلولاتها الصحيحة ، ولذلك أصبحت هذه الكلمات لا تعنى إلا مجرد الأعلام التى يلوح بها فى الفضاء .

وإذا كان الأمر كذلك ، فاننا نريد أن نعرف ماذا تعنى الديمقراطية على وجه التحديد ؟ فالكلمة ليست جديدة فى وجودها ، وهى ذات ارتباط وثيق بالجماهير . إنها تعنى حقيقة « اشتراك الشعب بطريقة فعالة فى إدارة شئون الدولة سياسياً » .

وقد أخذت هذه الكلمة تتطور نتيجة للأحداث التى وقعت فى انجلترا والولايات المتحدة ، وأثناء الثورتين الأمريكية والفرنسية ، ومن الأفضل أن نذكر هنا أن الديمقراطية فى كل من انجلترا وأمريكا ، إذا كانت تعنى التمتع بحرية الانتخاب ، فانها كانت مقصورة — إلى حد كبير — على عدد قليل من الأفراد أو الطبقات ، وأعنى بها الطبقات العليا ، بينما كانت الغالبية العظمى من أبنـاء الشعب محرومة من هذا الامتيـاز ، وحتى حق الجماهير فى التصويت لاختيار الحكومة التى تريدها ، لم يأت دفعة واحدة ، بل جاء تدريجياً وبصورة بطيئة للغاية . والمعروف أن حرية الانتخاب للبالغين لم تصبح حقاً مشـاعاً يتمتع به كل فرد فى الدولة — حتى فى انجلترا نفسها ـ إلا بعد الحرب العالمية الأولى .

ولما جاءت الثورة الفرنسية بشعاراتها الجميلة التى تنادى بالحرية والمساواة والأخاء ، لم يكن لهذه الثورة السياسية قيمة عملية تذكر ، لأنه

فى الوقت الذى كانت تحدث فيه هذه الثورة داخل فرنسا ، كانت أوربا الغربية مشغولة بميلاد ثورتها الصناعية الكبرى — ومع الأسف فان فرنسا لم تضع فى اعتبارها حساباً لهذه الثورة الصناعية الخطيرة التى كانت تقع حولها فى البلاد المحيطة بها .

وبعد مرور وقت من الزمن ، أى فى القرن التاسع عشر تقريباً ، أصبحت الثورة الفرنسية لا تعنى فى أذهان الجميع سوى مجرد رمز للحرية . ولم يأت عام ١٨٤٨ وهو العام المعروف بعام الثورات حتى أخذ العالم يسمع بين يوم وآخر عن ثورة تقع هنا وثورة تقوم هناك فى مختلف أجزاء أوربا ، وتعمل جميعها على التخلص من كل عناصر الحكم الاقطاعى والقضاء على النظم الأوتوقراطية بكل أساليبها وأشكالها .

وبينما كان نطاق الثورة الصناعية يمتد فى كل مكان باعتبارها الحدث الخطير الذى يغير حياة الشعوب ، ويوجه تاريخ حضارتهم أكثر من أى حدث سياسى آخر ، بينما كان ذلك يحدث بدأنا نشهد ميلاد شكل آخر من أشكال الديمقراطية . وهو شكل كان بلا شك أكبر وأهم فى حياة الجماهير من الشكل السياسى ... إنه الديمقراطية الاقتصادية بمعناها العملى .

وهكذا أصبح الناس على اختلافهم فى كل مكان لا يفكرون إلا فى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ، كما أصبحت الصورة الاجتماعية للديمقراطية أكثر تأثيرا وأقوى نفوذا على عقول الناس وأذهانهم .

وهكذا لم يعد المظهر السياسى للديمقراطية ـ على أهميته كافياً ولا مقنعاً .

أما قضية التصويت لاختيار الحكومة التى يريدها الشعب ، فهى

مسألة لها وزنها عند ما يكون لها أثرها الإيجابي فى تغيير الحكومة أو تأييدها ، ولا يمكن أن يكون لهذا التصويت قيمته ما لم تتوفر له بعض الشروط التى أهمها :

١ — استعمال حق التصويت بحرية مطلقة دون أى لون من ألوان الضغط.

٢ — استعماله بحكمة لتحقيق الصالح العام .

وأعتقد بأن تحقيق كل من الأمرين مسألة على جانب كبير من الصعوبة . . . فكيف يمكن مثلا — ودعونا نتكلم فى صراحة — أن نضمن عدم وجود ضغط من المالك على أجيره ؟ ؟

إن النظام الديمقراطي يعطى لهذا الفلاح الأجير حقه فى التصويت بحرية تامة إلا أنه — مع الأسف — لا يستطيع أن يتجاوز بحقه هذا إرادة سيده المالك وألا تعرض لمتاعب لا قبل له بها فى حياته — ومن هنا نتبين أنه لا يمكن أن توجد الديمقراطية السياسية بمعناها العملى فى مجتمع يسوده النظام الإقطاعى .

وإذا جاز لواحد منا أن يقول إن بعض هذه المراحل الانتقالية أو الاصلاحية التى تحدث فى كل مجتمع يتقدم سياسياً قد تمت فعلا فى بعض دول آسيا وأن التصويت الحر أو بعبارة أدق التصويت الحرنسبياً قد أصبح موجوداً فعلا ، فاننى أحب أن أقول إن هذا وحده لا يعنى تحقيق كل مطالب الشعب ، فهناك كثير من المشاكل التى تواجهه . وبالرغم من أن الشعب قد بدأ يتخلص من هذه المشاكل تدريجيا ، أو أن الوسائل السياسية التى اكتسبها عن طريق وجود النظم البرلمانية قد ساعدته على التخلص من بعضها فان حركة التقدم لاتزال فى كثير من الأحيان تسير فى بطء شديد .

ولقد ظهرت فى المجتمعات الآسيوية بعض المنظمات المختلفة التى استطاعت أن تلعب دوراً كبيراً فى التعجيل بتنفيذ حركة الإصلاح الإجتماعى والاقتصادى ، وأعنى بها الاتحادات العمالية التى عملت ، ولاتزال تعمل على رفع مستوى الطبقات العمالية ، كذلك قام الفلاحون بتنظيم أنفسهم بشكل جعلهم قادرين على تحسين أوضاعهم وحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية .

وأعتقد أن الديمقراطية السياسية لم تعد وحدها كافية . فالمعروف لدينا – كما سبق أن أوضحنا أن الديمقراطية السياسية لا يمكنها أن تحل جميع مشاكلنا ، وحتى إذا ما حاولت حلها فى بعض الأحيان فانها تلجأ إلى وسائل غير مباشرة وتعتمد على أساليب غاية فى البطء .

وإننا لنرى حتى فى هذه الدول التى تتمسك بالديمقراطية السياسية وتعتبرها حجر الأساس فى حياتها ، اتجاهاً قوياً لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية ، ولقد ظهرت اليوم أحزاب تقدمية لاتهتم إلا بهذه الصورة من الديمقراطية ، ووجدت الأحزاب المحافظة القديمة نفسها مضطرة – إذا أرادت أن تعيش – إلى الدعوة إلى هذا الاتجاه الجديد .

ونسود العالم اليوم موجة عارمة من المطالبة بتحقيق المساواة الاجتماعية ، بل أصبح مبدأ المساواة فى عصرنا الحاضر مثلا أعلى تهدف إليه كل الأحزاب والحكومات على السواء . ولا نقصد بهذه المساواة التى نتحدث عنها المساواة المطلقة – فهذا شىء من الصعب تحقيقه – ولكننا نريد المساواة فى تكافؤ الفرص ، وهذا جزء أساسى فى النظام الديموقراطى ، غير أننا لا نستطيع أن ننكر أن المساواة فى حق الانتخاب والتصويت كانت المرحلة الأولى فى طريق

المكاسب السياسية التى حققها الشعب ، ولكنها لم تكن بالنسبة له كل ما يطالب به . فانها لم تضمن له بصورة مباشرة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص . . وهكذا نرى أن على جميع الحركات التى توجد فى أية دولة من دول العالم ، مهما كان شكلها ومهما كانت برامجها ، أن تعمل دائماً على تحقيق هذا المبدأ سواء كانت هذه الدولة شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية أو ديمقراطية اشتراكية الخ فالهدف الأسمى الذى الذى يجب أن تضعه كل دولة فى اعتبارها هو تحقيق التقدم الاجتماعى وتأكيد مبدأ المساواة ، وكثيراً ما تختلف الوسائل وتتنوع فكرة الدولة . . ولكن هذا الهدف يجب أن يكون دائما عاما ومشتركاً بين جميع الدول .

إن المشاكل الاقتصادية عندما يثقل وزنها على كواهل الشعوب تتجه فى سرعة إلى علاجها بأسلوب حاسم عنيف . . وديمقراطيتنا اليوم ليست فى وضع تحسد عليه .

ومن العجيب أن هذا الوضع لم يعد قاصراً على دول آسيا وأفريقيا فحسب ، بل إنه اتجاه عام نكاد نراه فى كل بلاد العالم تقريبا ، ولا شك فى أن هذه مسألة تدعونا إلى الدهشة والحيرة فى أمر هذه الديمقراطية التى وصلت إلى هذا المستوى ! ! فهل فى هذه الديمقراطية نقص فى عناصرها الأساسية يجعلها عاجزة عن تلبيته مطالب الجماهير اليوم ؟

من الأفضل أن نؤكد هنا أن الديمقراطية لم تصبح شكلا من أشكال الحكم التى لا يصح تعديلها أو توجيه النقد إليها . . بل إن علينا أن نبحث عن الأسس التى تجعل من النظام الديمقراطى وسيلة لتحقيق أمانى الشعب وتلبية رغباته . . فهدف الديمقراطية وجوهر رسالتها يجب أن يكون العمل على تطوير الفرد كفرد ، سواء أكان هذا الفرد ضمن الجماعة أو خارجها .

إن بعض علماء الاجتماع يرى أن الاهتمام يجب أن يوجه أولا إلى الفرد لأن الاهتمام بتطويره سيؤدى فى النهاية حتما إلى تطوير الجماعة . . بينما يرى آخرون أن الجماعة أولى من الفرد بالاهتمام ، ويعللون رأيهم هذا بأن الجماعة عندما تتطور يتطور معها الفرد بالضرورة .

ومهما كان الأمر فان الواجب الأساسى الذى يجب أن توليه الحكومة جزءاً كبير من عنايتها هو العمل على تحسين مستوى الفرد مادياً وتحريره من كل ألوان الضغط الاقتصادى ... أى من الجوع والفقر والحرمان .

وأننا لا نستطيع أن نتوقع من أى إنسان تقدماً ملموساً فى أى ميدان من ميادين حياته ما لم نزل من طريقة كل ما يعترضه من عقبات اقتصادية .

وحتى إذا ما حققنا للفرد جواً من الرفاهية الاقتصادية فان أمامنا مظهراً آخر من مظاهر التقدم لابد وأن نهيئه له ... فالأفكار والاتجاهات الذهنية لا يمكن أن تتشابه عند جميع الناس بصورة واحدة ولذلك فاننى أعتقد أنه لا يوجد إنسان — مهما كانت وسائله فى الحياة وعقيدته التى يدين بها — ينكر أننا نريد للفرد أن ينمو فى جو من الانطلاق والتجديد . لا فى نطاق الميدان المادى فحسب بل فى مجالات النشاط الروحى والفكرى أيضاً وهى المجالات التى يستطيع فى دائرتها أن يكون شخصيته الخلاقة المبدعة . وهنا يظهر الاختلاف مرة أخرى فى معرفة ماهية الوسيلة التى يمكن أن نصل بها إلى تحقيق مثل هذه المطالب . . . وأرى أنه لا يمكن أن يوجد التقدم الحقيقى ما لم يتقدم الفرد ، ولن يوجد التقدم الفردى بصورته الملموسة ما لم نوفر له قسطاً كبيراً من الحرية ولن يستطيع الفرد أن يستمتع بحريته كاملة فى مجتمع معقد — لأن مثل هذا المجتمع تحكمه قيود موضوعة وهذه القيود قد تكون أحياناً

محدودة فى مجتمع وكثيرة فى مجتمع آخر ، إلا أننى أرى أن أى مجتمع إنسانى يعيش فى القرن العشرين لا بد وأن يكون هدفه الأساسى تطوير الفرد ورفع مستوى حياة الجماعة فى جو مناسب من الحرية التى تكفل تحقيق هذا التطور .

وقد يوجد إنسان يستطيع أن يحقق الكثير دون أن تكون له حرية يكفلها له المجتمع الذى يعيش فيه ، ولن نناقش هذه المسألة الآن نظراً لصعوبة الجدل فيها ، إلا أننا مقتنعون تماما بأنه لا يوجد التطور الحقيقى للفرد ما لم يهيىء له المجتمع حريته فى التطور الخلاق المبدع .

وقد يجوز لبعض الناس أن يقول إن لدينا حرية فعلا ، أليس كل إنسان يستطيع أن يفعل مايريد — حتى ولو كان مايفعله خطأ — داخل حدود معينة ؟ . . . وهنا يحضرنى معنى لأناتول فرانس يقول فيه « إن القانون يعامل الجميع على السواء » ، فالجائع إذا سرق رغيفاً من الخبز تعرض للعقاب وحكم عليه بالسجن ، وإذا ماسرق المليونير أيضاً رغيفاً من الخبز تعرض كذلك لنفس العقاب ، ولكن الحقيقة هى أن المليونير فى العادة لا يسرق رغيفاً من الخبز ، فاذا كان متعوداً على السرقة فانه لا يسرق إلا شيئاً كبيراً .

ولقد أصبح واضحاً تماماً أن الحرية السياسية فى ظل الضغط الاقتصادى لا تعنى إلا الحرية المحدودة فى نطاقها الضيق ، لذلك أصبح لزاماً على كل مجتمع يهدف إلى تطوير الفرد وإتاحة فرص التقدم أمامه أن يعمل أولا على إزالة جميع أشكال الضغط الاقتصادى من طريقه ، فالفقر لا يمكن أن ينتج ابتكاراً أو إبداعاً حتى ولو أعطينا للفرد حريته فى الانتخاب والتصويت . . .

ومن أجل هذا بدأت جميع الشعوب الناهضة تهتم بتحسين مستوياتها

الاقتصادية، حتى ولو كان ذلك على حساب حريتها السياسية، الأمر الذى خلق أمامنا مشكلة أخرى، لأن حرمان أى شخص من شيء يعتبر ضرورة أساسية بالنسبة لتطوره سيقف حائلا من غير شك أمام هذا التطور فى وقت من الأوقات. ولذلك فاذا أردنا نموذجاً راقياً للكائن البشرى النامى المتطور فليس علينا إلا أن نوفر له جواً من الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.

وبالرغم من هذا فقد يحدث أحياناً أن نرى مجتمعا يتمتع أفراده بحريتهم السياسية والاقتصادية، ولكنه مجتمع لايخلو من المفاسد والشرور، كذلك نرى بعض الأفراد أو الطوائف يتمتعون بحرية سياسية واقتصادية كاملة ولكنهم يميلون إلى ارتكاب بعض المفاسد والأخطاء... فلماذا يحدث ذلك إذن؟ الجواب عن ذلك فى نظرى هو أن توفير المطالب الضرورية للفرد تجعل لديه فراغا يدفعه إلى اتيان بعض هذه الأخطاء.. ولعل هذه مشكلة لايستطيع الإنسان أن يعالجها بعبارة سريعة، إلا أن من الممكن أن نقول إن المجتمع الذى يخلق الفراغ فى حياة الناس يتيح الفرصة أمامهم لكى يملؤا هذا الفراغ بالشرور والأخطاء، وليس لذلك من علاج سوى أن نبحث عن جذور الأشياء التى تحتوى على المبادىء الأصيلة والحاجات الروحية لحياة الإنسان...

ومن الظواهر التى نلحظها فى عصرنا الحاضر بشكل ملموس، أننا نرى من بين شعوب العالم — بما فى ذلك بعض الدول التى أحرزت تقدماً عظيماً — نرى أن من بين هذه الشعوب نسبة كبيرة منها لا تزال تسير فى حياتها على غير هدى — وأن فى تفكيرها فراغا معينا يجعلها تهيم على وجهها تبحث لنفسها عن شيء ما.

فما هو هذا الشيء الذى تبحث عنه هذه الجماعة من الناس ، وواضح أننى أقصد بهؤلاء الناس أولئك الذين يعيشون فى بحبوحة من العيش ، أما الفقراء فهم مشغولون دائماً بالبحث عن ضروريات حياتهم . . إن هؤلاء الأغنياء يحيون دائماً فى جو من القلق والشك ، وليس ذلك راجعاً إلى خوفهم من الرعب الهائل الذى ستسببه الأسلحة الذرية الحديثة واحتمال قيام الحروب . وإن كنا لا نستطيع أن ننكر ما لهذا العامل من أثر كبير فى خلق جو من الشك والحيرة حول المستقبل ، فكثير من الناس يتساءلون ما أهمية تفكيرنا فى هذه المتاعب أو تلك ما دامت الحرب الرهيبة التى ستقوم إن آجلا وإن عاجلا ستدمر كل شيء فى طريقها ... ولكن هؤلاء الأغنياء قلقون فى حياتهم بسبب أطماعهم التى لا تنتهى... إن الحياة تقتضينا أن نستمتع بوقت طيب ، ولا يصح لنا أن ننزعج من المستقبل بسبب هذا الحاضر الذى نعيش فيه . . .

وهناك ظاهرة أخرى قد بدأت تنتشر فى انجلترا وأمريكا وفرنسا وغيرها من الدول المتقدمة بصورة تلفت النظر ، فكثير من الشباب هناك لم يعد يهتم بشئون بلاده السياسية ، ولست أعرف الكثير عن الدول الشيوعية حتى أحدثكم عن هذا الاتجاه فيها . وليس لهذه الظاهرة من سبب سوى أن هذا الشباب لا يريد أن يكون من الفلاسفة .

وكيفما كان الأمر فقد بدأنا نشهد اختفاء الدافع المحرك للمستقبل ، ولعل ذلك راجع إلى ظهور الهزات المتوالية والخوف من الحروب وصور الدمار التى تحدثها وانتشار روح الكراهية وكلها أمور كانت كفيلة بقلب الأشياء رأساً على عقب . . وكثيراً مايظهر فى حالات التوتر أشكال يمكن انطلق عليها مان يسمى « بالعنف من أجل العنف فقط » .

ومن هنا تبدو ضرورة البحث الجدى عن الأسباب الرئيسية لوجود كثير من المشاكل والشرور التى نراها فى مجتمعاتنا . . ولست مبالغاً إذا قلت إن أحد هذه الأسباب ، وهو سبب جوهرى راجع إلى عامل الفقر والحاجة . ولعل هذا سبب كاف يجعل من الضرورى بالنسبة لبلد كالهند، أو بالنسبة لدول أخرى تتشابه مع الهند فى ظروفها ، أن تهتم بتطوير مستواها المادى أولا وقبل كل شىء ، وعلينا أن نفكر فى طرق تطوير هذا المستوى وأن نتعرف على النموذج الذى يصلح أساساً للنظم التى يجب أن تتوفر لدينا حتى نحقق هذا التقدم المادى . . . فقد تحقق القليل منه ولكننا على العكس نفقد الكثير مما هو جدير باهتمامنا فى حياتنا .

وهنا تظهر كثير من الصعوبات .

وسننتقل إلى نقطة أخرى لنسأل ما نوع النظم التى تحقق الحياة الفاضلة أو على الأقل وسائل هذه الحياة ؟ وأنا لا أقصد ـ كما قد يتبادر إلى الأذهان ـ النظم الحكومية فحسب ، وإن كان لها فى الواقع دور هام فى هذا المجال ، بل أننى أقصد أيضاً بعض النظم الأخرى التى تتحكم فى حياة الجنس البشرى تحكماً كبيراً ، وعندما تتنوع هذه النظم يتنوع ـ تبعاً لذلك ـ اتجاه الحياة الإنسانية وتفكيرها .

ولعلنا لا نختلف فى أن لهذه الأمور أهميتها فى كل وقت ، إلا أنها قد أصبحت أكثر أهمية فى وقتنا الحاضر . لأنها مرحلة تشهد حركة انقلاب فى كل القواعد الرئيسية التى تقوم عليها حياتنا ، فاذا ما بحثنا عن أسباب هذا الانقلاب السريع وذلك التغيير الشامل وجدنا أن هناك أكثر من سبب ، إلا أن السبب الرئيسى المباشر الذى لا يمكن أن نتجاهله ، يعود بلا شك إلى التقدم العلمى والفنى . . . وهو تقدم أحدث ثورة انقلابية فى حياة الجنس البشرى كله .

وإذا أردنا أن نعرف مدى ما أحدثته الثورة الفنية من انقلاب فى أوضاع المجتمعات الحديثة، كان علينا أن نأخذ على سبيل المثال بعض أشكال النظم السياسية فى بعض الدول الديمقراطية، إننا نراها تتنوع وتتغير فى فروعها إلا أن أسسها وأصولها قد وضعت فى عصر ما قبل الثورة الصناعية، وبالرغم من بعض التعديلات والتغييرات التى أدخلت عليها ظلت فى كثير من الأحيان عاجزة عن الوصول إلى المستوى التقدمى الذى أحرزه العالم المعاصر الذى يحكمه العلم والتيارات الفنية الجديدة، أو بعبارة أدق لا تزال بطيئة فى سيرها بالنسبة لعالم يتغير فيه كل شيء بسرعة مدهشة الأمر الذى أدى إلى خلق كثير من الأزمات والصعاب، ولا يصح لنا أن نسلم بأن هناك نظاماً يستطيع أن يحل مشاكل الحكم حلا نهائياً فى وقت تتزايد فيه هذه المشاكل يوماً بعد آخر وتصبح أكثر تعقيداً واختلافاً.

وقد تستطيع دولة من الدول أن تتخذ لنفسها دستوراً من الدساتير بعد تعديله أو تغييره تغييراً بسيطاً مثلا، وهذا مايحدث فعلا، وإلا توقف عمل الدستور والقانون، ولكن هذا لايعتبر تطوراً إذا قيس بالتطور الهائل الذى يحدثه التقدم التيكنولوجى فى حياة الفرد وفى حياة الأمة كلها. ولقد أصبح من الأمور التى لا تتناسب مع عصر يحكمه العلم بتقدمه الشامل السريع أن توجد حدود إقليمية فى وقت يستعمل فيه الإنسان طائرة أو صاروخاً للتنقل من مكان إلى آخر.

إن تفكيرنا يجب أن يساير دائماً أحدث التطورات العلمية التى أحرزها الإنسان، ولا يمكن أن نقف أمام المشاكل التى تظهر على مسرح حياتنا بين لحظة وأخرى لنعالجها بالوسائل القديمة التى وضعت فى عصر ماقبل العصر التيكنولوجى، إن علينا أن نعمل على وضع خطط جديدة تتمشى

مع ظروف العصر الصناعي المعقد الذى نعيش فيه اليوم ، ولعل هذا الاتجاه يؤثر على الفرد أكثر من تأثيره على الدولة ، ذلك لأن التغييرات السريعة التى يأتى بها التقدم العلمى والحضارة الصناعية هى وحدها التى تقلب حياة الفرد رأساً على عقب ، وليس هناك علاج حاسم لهذا الموقف . إلا أن علينا أن نضع فى أذهاننا جميعاً إيماناً راسخاً بقيمة الفرد وكرامته ، ولا يصح أن يوجد عامل يكون له أثر مباشر أو غير مباشر فى إهدار هذه الكرامة أو وقف تطور الفرد فى أى مجال من مجالات نشاطه .. مادية أو فكرية أو روحية . غير أننا – وهذا واقع لايستطيع أحد أن ينكره – نعيش فى حياة معقدة ، وتضطرنا الظروف فى بعض الأحيان إلى كبح جماح الفرد وإرغامه على التوقف عن السير فى الاتجاه الخاطىء .

وهنا تبرز أمامنا مشكلة رئيسية تعتبر على جانب كبير من التعقيد . . فحاجة الفرد إلى الحرية الشخصية مسألة أولية فى المجتمع الديمقراطى ، والعالم الحديث يتجه اليوم إلى مزيد من التجمع ، وتحكمه قيود ونظم وقوانين ، وإلا فانه لن يستطيع أن يقوم بوظيفته على الوجه الأكمل .

فكيف نوفق إذن بين هذين الاتجاهين فى بلادنا ؟

الواقع أننا لانجد الجواب الحاسم لهذه المشكلة سوى أن نستمر فى محاولاتنا وتجاريبنا بطريقة تدريجية حتى نكتشف مانستطيع أن نسميه بالحل الواقعى لهذه المشكلة .

ونعود مرة ثانية لنؤكد أن الديمقراطية شىء أعمق بكثير من الشكل السياسى للحكم ، أى أنها ليست مسألة محصورة فى حق التصويت والانتخاب الخ فحسب ، بل إن طرق التفكير لدى الفرد ، وأسلوبه

عمله ، وسلوكه مع جيرانه ، وطريقة تصرفه مع منافسيه الخ ، كل هذه أمور تدخل فى النطاق العملى لمعنى الديمقراطية .

أيها السادة . . .

انني أعتقد بأنه لايوجد شخص لا يؤمن بالديمقراطية ، ولكن أسلوب الديمقراطية ونظمها فى بلد قد لا تكون مناسبة لبلد آخر . غير أن العامل الأساسى الذى لابد من وجوده فى كل مجتمع هو احترام كرامة الفرد ، وإتاحة كل مايمكن إتاحته من فرص النمو والتطور أمامه ، والقضاء على كل مايتناقض مع ذلك فى النظم الاقتصادية والسياسية . فكثيراً مايحدث أن تكون فى النظم بعض القيود والقوانين التى تمنح الجماعة قوة ثابتة غير محدودة يكون لها تأثير سيء على كرامة الفرد وحريته ، وهذا بالطبع ليس أمراً مستساغا فى المجال السياسى أو الاقتصادى ، ولن أعمد هنا إلى المصطلحات السياسية أو الاقتصادية بمعناها الفنى ، ولكننى أريد المصطلحات الإنسانية — أو إذا شئت — المصطلحات الروحية ، فاننا عن طريقها يمكن أن نطمع فى تحقيق الحياة الفاضلة ، ووجود الفرد الصالح ، فلو أصبح الناس جميعاً فضلاء وصالحين لما وجدت حاجة الى الاهتمام بنوع النظم السياسية التى تحكمهم ، فسيعملون جميعاً لصالح المجموع ، ولكن ليس كل الناس فضلاء أو صالحين ، حتى لو أرادوا أن يكونوا كذلك فى بعض الأحايين ، لأن فرص الحياة الطيبة لم تتح لهم جميعا .

ومن الظواهر الواضحة التى نلاحظها دائماً فى وقتنا الحاضر وجود محاولتين كبيرتين . . . تتجه إحداهما إلى العمل على تحسين مستوى الفرد خلقياً ، بينما تهدف الأخرى إلى رفع مستوى المعيشة .

فالمحاولة الأولى ، وهى ما يمكن أن نسميها بالعلاج الدينى أو العلاج الروحى ، تعمد إلى الدين أو التعاليم الروحية لتتخذ منها وسيلة لإصلاح الفرد ، فاذا ما صلح الفرد أمكنه أن يصلح جماعة أخرى من الأفراد ، وبهذه الطريقة يمكننا أن نخلق المجتمع التعاونى الصالح .

أما المحاولة الثانية ، فهى ما يمكن أن نسميها بالعلاج البيئى عن طريق النظم الحكومية ، فالحكومة تلجأ فى هذه الحالة إلى نظمها وقوانينها لإصلاح البيئة وتحسين مستواها ، وهنا يأتى تحسين الفرد بالضرورة تبعاً لهذه الحركة الاصلاحية الشاملة ، ولا شك فى أن كلا من هاتين المحاولتين شىء ضرورى لا بد من القيام به ، ولا تكفى واحدة منهما عن الأخرى .

إن علينا أن نعالج الفرد على مستوى فردى ، وأن نعمل دائماً على خلق البيئة التى تتوفر فيها فرص النمو والتقدم ، وتظهر فيها بواعث الخير وتختفى منها عوامل الشر ، وهذا يسلمنا بطبيعة الحال إلى مناقشة مسألة ما هو الخير وما هو الشر ؟ فكثيراً ما يختلف الناس فى تحديد مفهوم هاتين العبارتين ، لأننا نعيش اليوم فى عالم معقد إلى حدما ، وكل ما يمكن للمرء أن يعمله هو أن يضع الأسئلة ويطلب من الآخرين الإجابة عليها . والإنسان الذكى جداً أو الغبى جداً هو الذى يحاول أن يجيب عن هذه الأسئلة . . . ولست من الأذكياء جداً ، كما آمل ألا أكون من الأغبياء جداً .

وقبل أن أجيب عن هذا السؤال بصيغته التقليدية هذه أحب أن أقول إن للسؤال صيغة أخرى ربما تكون الإجابة عليها أسهل وأوضح . فالأفضل أن نسأل : ما هو نوع الكائن البشرى الذى نريده ؟ .

والإجابة على ذلك هو أننا نريد شخصاً يعمل على تحقيق الحياة

الفاضلة . ولعل إنساناً يسأل ، وما هى الحياة الفاضلة ؟ وهنا نعود مرة ثانية إلى نفس السؤال .

إن الحياة الفاضلة هى التى يوجد فيها أشخاص على جانب معقول من المستوى المادى والفكرى ، وترعرعت فيهم عادة التعاون وحب الخير وكراهية الصراع العنيف من أجل العنف فقط .

إن على كل مدرسة أن تعمل على غرس هذه المعانى الخيرة فى نفوس التلاميذ ، فالأطفال فى السنين الأولى من حياتهم أكثر تأثراً بالتعاليم التى يغرسها فيهم أساتذتهم . وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة لتعليم الجيل الجديد من أبنائنا معنى التعاون وحب الخير للجميع ، وكيف أن لعبهم بعضهم مع بعض فى جو من الصفاء والصداقة أفضل كثيراً من التشاجر والعراك . أما إذا تركنا الأطفال فى هذه السن دون أن نهتم بتلقينهم هذه المعانى ، فان من الصعب علينا فيما بعد أن نجعلهم يقبلونها ، ولم تكن الحرب الأخيرة إلا مظهراً من مظاهر هذا التشاجر على مستوى عالمى ، ولا يكاد أحد يجهل مدى ما سببته هذه الحرب من دمار وهلاك .

وهناك كثير من مظاهر التناحر وعدم التعاون ترجع إلى عوامل سياسية أو اقتصادية . . فالتنافس من غير شك شيء جميل ، ولكنه قد يتحول فى بعض الأحيان - نظراً لظروف سياسية أو اقتصادية - إلى معركة ينعدم فيها عنصر التكافؤ ، وهنا يصبح التنافس مسألة محصورة فى بذل كل جهد وطاقة لإلقاء رجل أو دولة على الأرض يعبر عليها الآخرون ويقفون على أكتافها . وقد تحدث هذه الصورة أيضاً فى بعض مجالات النشاط الاقتصادي ، فقد يوجد شخص يحب المنافسة لأنه لا يريد أن يحيا حياة رتيبة هادئة وهذا جميل . . . ولكن التنافس لو تحول إلى مجرد

جشع لإحراز المكاسب ، ولم يصبح للإنسان من هدف فى حياته سوى أن يحقق لنفسه رغباته الشخصية ولو على حساب الآخرين ، فان الحياة الفاضلة التى ننشدها لن يكون لها وجود عندنا .

ولهذا أصبح من الضرورى – إذا كنا نريد فعلا خلق بيئة فاضلة طيبة – أن نتعرف أولا على حقيقية العناصر الأساسية للحياة الطيبة والمواطن الصالح ، ولعل أهمها تأكيد السلوك التعاونى ، ورعاية النمو الإبداعى الخلاق . وتشجيع روح المغامرة الباحثة عن الحقيقية فى كل صورها علمية كانت أم غير علمية ، والقضاء على النزعات الأنانية ، والعمل على خلق الفرد الذى يحب للآخرين ما يحبه لنفسه ، بل الفرد الذى لا يرى غضاضة فى إيثار الغير على مصلحته .

هذه هى المعالم التى تكون لنا شخصية المثل الأعلى وتحقق لنا وجود المجتمع الفاضل . وإذا كنا نريد الوصول إلى هدف قومى أو اجتماعى أو فردى فان علينا أن نترسم دائماً نموذجاً للمثل الأعلى ، فلو كان هذا المثل متواضعاً ، فان المجتمع لن يستطيع أن يسمو عليه ، لأنه قد أصبح فى نظره مثله الأعلى .

أيها السادة . . .

لا أستطيع أن أنكر أننى قد قمت فعلا بمغامرة عندما عرضت على أسماعكم هـذه الآراء التى قد ترونها شاذة وغريبة عن الديمقراطية التى أريدها لمجتمعنا . ولكننا نمر اليوم بمرحلة تغيير شامل ولست أدرى إلى أى اتجاه ستقودنا هذه التغييرات السريعة الجبارة ، ولكن الإنسان قد تعود دائماً أن يعمل مايراه صحيحاً دون أن يعرف بالضبط إلى أين سينتهى به الشوط . .

ولقد اختفت الشخصية الجامدة من على مسرح الحياة فى عالمنا المعاصر ، لأن التقدم العلمى والتيكنولوجى لم يعد يسمح لأحد بالجمود فى مكانه .

إننا نعيش اليوم أيها السادة على عتبة أبواب تغييرات كبيرة ستظهر نتائجها فى المستقبل القريب، سواء كانت هذه التغييرات بسبب الطاقة الذرية التى أخذت تدخل كل زاوية فى حياتنا أم بسبب السفر فى الفضاء عن طريق الطائرة والصاروخ أم لأسباب أخرى لا نستطيع أن نحصيها الآن . وعلى كل حال فاننا لا نستطيع أن نتجاهل أننا نجتاز اليوم خطوات واسعة فى عصر يتسم بطابع الاكتشافات الكبيرة والتغييرات الواسعة النطاق ، وسوف يكون لكل هذا أثر فعال على الجنس البشرى وعلى توجيه مجرى حياته بصفة خاصة .

ولا شك فى أن مشاكل اليوم سوف تختفى لتحل محلها مشاكل أخرى فى الغد ، وأرجو أن تسودنا روح التعاون عندما نفكر فى علاج هذه المشاكل وفى علاج غيرها من المشاكل التى ستواجهنا . وسواء استطعنا أن نوجد الحلول لهذه المشاكل أم لم نستطع فان البحث عن هذه الحلول وتبادل الآراء ووجهات النظر حولها – وهى جوهر الديمقراطية الصحيحة – أمر على جانب كبير من الأهمية .

وإذا ما حاولنا إيقاف حركة تبادل الآراء ورفضنا إجراء المناقشات النافعة حول مشاكل الدين أو السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع، فاننا بذلك نقف أمام تيارات لا يمكن أن يتوقف نموها وتطورها .

- إن من الحقائق البديهية التى لا يكاد يختلف فيها اثنان هى أن الحياة تنمو دائما ، وتتطور معها تبعاً لذلك كل الأشكال الاجتماعية التى تكيف

حياة الناس وتوجه سلوكهم ، وليس فى الوجود شيء لا يتطور ، فاذا ما توقف تفكيرنا عن العمل فى أى مجال من مجالات النشاط الإنسانى ، عزلنا أنفسنا بذلك عن الاتجاه الصاعد لحياة العالم الجديد ، وهذا ما لا يصح أن نقبله أو نرضى به .

أيها السادة . . .

إن علينا دائما وليس فى هذا الاجتماع فقط أن نحترم حرية التفكير والمناقشة ، وأن نتيح الفرصة للأفكار السليمة لكى تعم وتنتشر ، وقد يحدث ألا تنتصر بعض الأفكار فى بعض الأحايين ، ولكن الرأى الصائب السليم لا بد وأن يفرض نفسه بمنطقه وصحته ، فكم من الأفكار العظيمة قد حوربت ووجدت معارضة من الكثيرين ، ولكنها نجحت أخيراً فى أن تثبت وجودها ، لأن البقاء للأصلح ، والتاريخ قديمه وحديثه ملىء بهذه الحقائق .

كلمة

شرى م. أنانثاسايانام، ايانجار

رئيس البرلمان الهندى

أيها السادة . . .

لقد استمعنا إلى السيد جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ، وإننا لنشكره على هذا البحث القيم الذى افتتح به هذا الاجتماع .

سادتى . . .

نستطيع أن نقول إن جذور الديمقراطية لم تتأصل بعد فى العالم بصفة عامة ، فكثير من الدول الغربية التى قطعت شوطاً بعيداً فى مجال التطور والتقدم لم تأخذ بالنظام الديمقراطى إلا فى عصر متأخر جداً . ومعنى هذا أن مشكلة الديمقراطية لم تعد مشكلة خاصة بالدول الآسيوية ، كما قد يتبادر إلى أذهان البعض من اهتمامنا ببحث قضية الديمقراطية فى آسيا فى هذا الاجتماع ، إلا أنها – أى مشكلة الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا – تتميز بطابع خاص إلى حد ما ، لأن بلادنا لم تحكم حكما ديمقراطيا من قبل – كما يفهم الغرب – ولأنها بلاد فقيرة فى الناحية الاقتصادية .. غير أنها فيما يتعلق بنظام الحكم فيها تكاد تنقسم إلى ثلاث مجموعات واضحة .

أولها – مجموعة الدول التى حصلت على استقلالها ، ثم أقامت حكومات ديمقراطية تتولى شئونها الداخلية والخارجية

ثانيها — مجموعة الدول التي أحرزت استقلالها ، إلا أنها أقامت حكومات تخضع لنظام دكتاتورى معين .

ثالثها — دول كانت تعيش فى ظل ملكيات مطلقة ، ولا تزال تحكمها سلطات غير مقيدة .

أما عن الدول التى لا تزال حتى يومنا هذا خاضعة لنفوذ الاستعمار الأجنبي فى آسيا ، فلن نستطيع أن نتحدث عن النظم الديمقراطية فيها لسبب بسيط جداً هو أن ديمقراطية الجماهير لا يمكن أن توجد فى بلد محتل . ولذلك فان أول مرحلة من مراحل تحقيق الديمقراطية فيها تبدأ بحصولها على حريتها أولا . ويمكننا أن نقول إن معظم الدول الآسيوية قد تحررت فعلا من نفوذ القوى الاستعمارية بعد كفاح مرير ... وإننا لننتهز هذه الفرصة لنذكر فى فخار فضل هؤلاء الأبطال الذين حققوا لنا العزة القومية ، ونشكرهم فى الوقت نفسه على مدى ما بذلوه من جهد للوصول إلى النصر الذى نتمتع اليوم بثماره .. فالحرب ضد الاستعمار كما تعلمون ليست سهلة ولا بسيطة ، وعلى هؤلاء الذين حرروا بلادهم من قبضة الاستعمار ، وأصبحوا يتولون شئون شعوبهم فى ظل الاستقلال ، على هؤلاء أن يعرفوا جيداً أن وجودهم فى دست الحكم أمر مرهون برضا الشعب ومشيئته ..

ولا يمكننا أن ننكر أيها السادة أن الديمقراطية فى آسيا قد أصبحت حاجة ماسة ، لأنه لا قيمة للحرية التى كسبتها الجماهير ما لم تستفد منها على نطاق واسع .. إن حرية الكلام والاجتماع والعبادة لا يمكن أن توجد بصورتها الكاملة فى مجتمع يحكمه نظام دكتاتورى ، كما أن الشخصية الإنسانية لا يمكن أن تتمو نمواً كاملا فى دولة تسيطر عليها حكومة الأقلية .

ولقد احتفلنا منذ قليل بذكرى توقيع إعلان حقوق الإنسان وتعاهدنا على تنفيذ هذه الحقوق ، وضمانها لكل فرد ، كما هو مدون فى وثيقتها ، وليس هناك من سبيل لتأكيد هذه الحقوق سوى تطبيق النظام الديمقراطى .

إن الديمقراطية فى جوهرها ليست إلا تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين فى كل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية . والشعب فى ظل النظام الديمقراطى هو الحاكم دون سواه ، وليس للسلام العالمى وجود عملى ما لم تصبح الديمقراطية ضرورة حتمية فى كل بلد .

وعندما توجد الحكومة التى لا تستمد سلطتها من الشعب تظهر المحاولات المختلفة التى تعمل على إقصائها ، وإذا لم نعط لهذا الشعب فرصة اختيار حكومته عن طريق صناديق الانتخاب فى جو من الأمان ، كما هى القاعدة فى النظام الديمقراطى اضطر إلى الالتجاء إلى أسلوب القوة والعنف لتنفيذ إرادته ، فاذا ما جاء حاكم مكان هذه الحكومة التى سقطت ، ولم يعتمد على رغبة الشعب وحبه له ، لقى نفس المصير ، وكلما كثر عدد الحكومات الدكتاتورية فى العالم تعرض السلام العالمى لكثير من الأخطار التى تهدد كيانه ، ولذلك فان من واجبنا إذا كنا نريد المحافظة على هذا السلام أن نعمل على تثبيت النظام الديمقراطى فى كل مكان وعلى نطاق دولى واسع ، وأن نلجأ إلى أساليب الدعاية المختلفة لإقناع زعماء الدول التى حصلت على استقلالها حديثاً بأن خير وسيلة لحماية هذا الاستقلال وتدعيم أسس الاستقرار والتقدم هى نشر المبادىء الديمقراطية واحترام نظمها .

وقد توجد لدى بعض الحكومات رغبة صادقة فى إقامة نظام ديمقراطى داخل بلادها ، إلا أنها تتعرض أحياناً لضغط بعض السلطات الأجنبية التى تحول بينها وبين ذلك ، ونتيجة لهذا يستبدل النظام الديمقراطى بنظم أخرى تتمشى مع أهواء هذه السلطات ورغباتها . .

إن الديمقراطية – كما يجب أن نعرفها – لم تعد مجرد شكل من أشكال الحكم ، بل هى فى حقيقتها طريقة الحياة وأسلوبها الصحيح ، إنها تفرض على كل شخص أن يتعلم ليخدم ، لا ليحكم ، وأن يعطى لا ليأخذ ، انها فى اختصار فلسفة الحياة الروحية ، فان لم يكن لدى الجماهير إيمان راسخ بالديمقراطية وبأنها من القيم العليا فى الحياة التى يجب المحافظة عليها ، ظهرت الدكتاتورية بشكلها البغيض واختفت الديمقراطية التى تعتبر أساس الحكم الصالح . .

إن المجتمع الذى توجد فيه أحزاب تتهالك على السلطة ، ولا تدفعها روح التعاون للعمل على تحقيق أى كسب اقتصادى لصالح الشعوب ، مجتمع ترى فيه دائماً حكومات لا تعرف معنى للاستقرار .

ويجب أن يكون واضحاً فى الأذهان أن الحكم وسيلة لغاية كبرى ، هى تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأكبر قطاع من السكان ، وقد أثبتت التجارب فى أكثر من مناسبة أن الحكومة الضعيفة تمهد الطريق دائماً لظهور حكومة الدكتاتوريات . وربما يكون ذلك سبباً فى حدوث غزو أجنبى أو تدخل من جانب الدول المجاورة .

وهذا ما يعتبره بعض علماء السياسة « احدى مراحل الانتقال » .

على أن هذا ليس أمراً قاصراً على بعض الدول الآسيوية فقد حدث

فى فرنسا عندما أصبحت حكومتها فى وضع لا تحسد عليه ، أن ظهر الدكتاتور ديجول ، واختفت من المجتمع الفرنسى معانى الديمقراطية المطلقة التى كان يؤمن بها الشعب الفرنسى ، كذلك حدث فى ألمانيا بعد معاهدة فرساى عندما ضعفت حكومتها ، وأصبحت فكرة المحافظة على الكرامة القومية أمنية كل فرد ، حدث أن ظهر هتلر الذى حكم بلاده حكماً دكتاتورياً مطلقاً .

إن أسلوب الحكم البرلمانى لا يمكن أن يؤدى واجبه على الوجه الأكمل فى دولة تتعدد فيها الأحزاب السياسية بشكل غير معقول ، وقد تضطر بعض الدول إلى الأخذ بنظام الحكم الرياسى ، كما حدث فى الولايات المتحدة ، عندما يصبح من المتعذر القضاء على الأحزاب السياسية قضاء تاماً .

وقد أكدت التجارب التى مرت ببعض الدول أن الأمة التى تنتخب رئيسها ولا يكون للبرلمان فيها حق عزله ، هى أمة نجحت فى إرساء قواعد الاستقرار داخل أجهزتها المختلفة ، فالبرلمان فى مثل هذه الأمة لا يملك سوى فرض رقابته على التشريع وسياسة المصروفات ، ومن الممكن أن يكون لمثل هذا النظام أثر مفيد جداً فى بعض الدول التى تحكم حكماً عسكرياً . وكخطوة أولى فى طريق إصلاح نظام الحكم البرلمانى فى أية دولة ، يجب أن تندمج أحزابها السياسية كلها فى حزبين أو ثلاثة على الأكثر .

وكلما وجد المجتمع الذى تتعدد فيه القوميات والثقافات ويوجد فيه اتجاه لتوحيدها فى ظل حكومة مشتركة ، يصبح النظام الفيدرالى بالنسبة لها أكثر استقراراً وصلاحية .

والدول التى لم تدخل بعد تجربة النظام الديمقراطى فى الحكم ، ولم

يتدرب الجمهور فيها على ممارسته تدريباً كافياً ، ولم يعرف بعد قيمة الحرية أو يمارسها على وجه الدقة ، فان الانتخاب المباشر قد يعتبر فى مثل هذه الدولة أنسب شيء فى السنوات الأولى من حياتها السياسية .

وقد يحدث فى ظل الانتخابات المباشرة التى تضم الدائرة فيها حوالى مائة ألف صوت ، أن يسقط المرشح الكفء نظراً لعجزه عن تدبير المصروفات الضرورية لعمليات الدعاية وسواها مما تتطلبها المعركة الانتخابية ، أو نظراً لعدم انتمائه لحزب معين يساعده على الحصول على أصوات مؤيديه .

وقد يمكن تنفيذ تجربة الانتخاب المباشر فى دولة من الدول ، إلا أن علينا أن نعرف أن لهذه التجربة أيضاً أخطارها ومشاكلها فقد تكون عدد الأصوات أقل من الناخبين المقيدين فيضطر المرشح إلى شراء الأصوات بالمال ، وفى هذا من الإمتهان لحرية الرأى مالا يقره المجتمع التقدمى .

وهناك مجموعة ثالثة من الدول الآسيوية ، وهى التى لا توجد فيها نظم الحكم الديمقراطى ، وهى دول كانت ولا تزال تعيش فى ظل حكم ملكى مطلق .

ولقد أصبحت الجماهير اليوم أكثر وعياً وإدراكاً لحقوقها من ذى قبل ، ولذلك فان الملوك والأشخاص الذين يحكمون بلادهم حكماً دكتاتوريا يواجهون حرجاً كبيراً ، بل لعله من المستحيل أن يستمروا فى حكمهم .

وكثيراً ما يحدث أن يستعين ملك ثار عليه شعبه بالجيش ليقمع به الثورة فيعلن هذا الجيش العصيان والتمرد ضد هذا الملك ، ويطيح بملكه ، ثم يتولى إدارة البلاد والإشراف على شئونها .

إن التجارب التى حدثت من هذا النوع فى بعض البلاد يجب أن تقنع هؤلاء الذين يحكمون بلادهم حكماً دكتوريا بأن مستقبلهم السياسى معرض حتما لهزات عنيفة قد تقضى على حياتهم . وإن أبسط طريقة لتجنب صراع على نطاق واسع فى هـذه البـلاد ينحصر فى تطبيق النظام الديمقراطى بمعنـاه الصحيح أو تجربة الشـكل الرياسى عن طريق الانتخاب المباشر .

ويجب أن يكون واضحاً فى أذهاننا جميعاً أن الديمقراطية لا تعنى الجانب السياسى منها فقط ، بل لابد من تحقيق الجانب الاقتصادى فيه أيضاً . فاذا ما أردنا أن نحقق الديمقراطية بمعناها السياسى والاقتصادى فان علينا أن تقوم دائماً بالدعاية التى يجب أن تلعب دورها الكبير فى نشر المبادىء الديمقراطية فى كل القطاعات .

ومن الغريب حقاً أننا نرى اهتمام الدكتاتوريات باتخاذ كثير من العملاء الذين يقومون بنشر الدعايات المزيفة لصالح الدكتاتور فى الوقت الذى لا نكاد نرى فيه حتى من يقوم بتثقيف الجماهير بأوليات المذهب الديمقراطى ، وإننى أطالب الدول الديمقراطية الكبيرة بأن تعمل على نشر المذهب الديمقراطى فى كل مكان من أنحاء العالم ، وأن علينا فى الهند باعتبارنا أحدث وأكبر دولة ديمقراطية ، أن نحقق هذا المعنى فى نطاق الدول الآسيوية .

إن إنتشار الديمقراطية فى أى بلد يبدأ أولا بتوفير جو من الأمان لها ثم وضع دستور البلاد على أسس من قواعدها ، وجعل النموذج الاشتراكى هدفاً تحققه فى الميدان الاقتصادى ، فاذا وجدت هذه الصورة الكاملة فى مجتمع من المجتمعاتِ تأصلت جذور الديمقراطية فى حياته ، ولا شك

فى أن أية دولة تأمل فى تحقيق النظام الديمقراطى ، يجب على الأحزاب المعارضة المتعددة فيها أن تندمج فى حزبين أو ثلاثة على الأكثر وأن تحدد أهدافها تحديداً واضحاً ،ومن هذه الكتلة تأتى المعارضة القوية . على أن هذه المعارضة إذا أحست بأن وجهة نظرها سليمة فعلا فى موقف من المواقف ، فان عليها أن تقنع الحكومة بقبول مقترحاتها وآرائها .

ولا يصح لها أن تستعمل أسلوب القوة والعنف أو تلجأ إلى التهديد بالعمل المباشر لتحقيق أغراضها وتنفيذ مقترحاتها .

والمعروف أن نظام اللامركزية فى السلطة داخل الميدان الاقتصادى الذى يمتد إلى مستوى الاقليم ، أو حتى مستوى القرية ، ربما يكون إجراء ذا أهمية كبيرة فى كل مستوى ، إن الناس قد يشعرون بأنهم أعضاء فى الحكومة ، ولهذا فهم يؤيدون النظام الديمقراطى تأييداً كاملا .

وربما أمكن تنفيذ اللامركزية فى المجال الاقتصادى عن طريق زيادة الصناعات الصغيرة ،وهى سياسة من شأنها أنها لا تسمح بقيام أى لون من ألوان الصراع بين العامل وصاحب العمل .

وقد أصبح من البديهيات فى عصرنا الحاضر أن تزايد الطبقة المتوسطة يؤدى حتما إلى نمو الديمقراطية وانتشارها ، لأن وجودها على نطاق أوسع سيقضى على الصراع بين الطبقات .

أيها السادة . . .

ان من المتوقع أن تدعو الهند إلى عقد مؤتمرات تضم مختلف الحكومات فى آسيا ، ونرجو أن تؤدى هذه المؤتمرات واجبها فى وضع الوسائل الكفيلة بادخال النظم الديمقراطية فى الدول التى لم

تمارسها بعد ، على أن يكون ذلك بصورة تدريجية طبقاً لاستعداد كل دولة ، وعلى الهند واجب المساعدات الاقتصادية لهذه الدول .

إخوانى . . .

إن الدراسة العلمية لأية مشكلة شيء ضرورى لازم ، واجتماع من هذا النوع سيعمل على توعية الجماهير ودفعهم إلى المطالبة بتحقيق مزيد من الديمقراطية فى بلادهم ، إنه لا داعى مطلقاً إلى التشاؤم . . . فعن طريق التفاهم بين الدول ، وبث الدعايات الطيبة يمكن أن تتغير نظم الحكم الفاسدة فى أى بلد إلى نظم سليمة صالحة ، وإننى لمتأكد تماماً بأن الدول الآسيوية ستتخذ لنفسها الشكل الديمقراطى ، ولن يمضى وقت طويل حتى ترى الديمقراطية قد أخذت تنتشر فى آسيا كلها بصفة عامة تدريجياً .

سادتى . . .

إن اجتماعنا هـذا يدل دلالة واضحة على أن الوعى السياسى فى قارة آسيا قد أخذ ينمو فعلا بطريقة تدعو إلى التفاؤل والأمل فى مستقبل أفضل ، وإذا كان التعاون بيننا مشتركاً لحل مشاكلنا السياسية ، فان جميع العقبات التى ستواجهنا فى الغد سيمكن حلها فى ظل هذه الروح الطيبة ، إن التكتل اليوم بين الدول يجب أن يكون هدفه دائماً حل مشاكل الشعوب والعمل على خلق المستويات الكريمة التى يعيش فيها الفرد مطمئناً على حاضره وعلى مستقبله ، إن الشعوب قد بدأت تتجه نحو السلام لتتمكن من تهيئة عالم ترفرف عليه السعادة والطمأنينة .

كلمة
دكتور ف. ك. ر. ف. راو

نائب مستشار جامعة دلهي

سيدى الرئيس . . .

سيداتى ، وسادتى .

لقد طلب إلى أن أتحدث فى هذا الاجتماع عن « مستقبل الديمقراطية ومشاكلها فى آسيا » وأود هنا أن أبدأ حديثى بالإشارة إلى ما ذكره شرى نهرو فى كلمة الافتتاح من أن الإنسان لا يصح له أن يفهم من عنوان البحث الذى سنتناوله فى هذا الاجتماع ، أن مشكلة الديمقراطية مسألة خاصة ببلاد القارة الآسيوية أو الأفريقية فحسب ، بل هى مشكلة تعانيها بلاد أمريكا وأوربا . . . إلا أننا قد خصصنا هذا الاجتماع لبحث مشاكل الديمقراطية فى آسيا وحدها ، ولذلك فاننا لن نتعرض لغيرها من بلاد العالم الأخرى .

وسأحاول أن أتحدث عن بلادى فقط ، لأنى لا أستطيع أن أدعى معرفة الكثير عن غيرها من الدول الآسيوية اللهم إلا مايقرؤه الرجل المثقف فى الصحف ، وهذا القدر من المعلومات التى يحصل عليها الإنسان من الصحف لا تصلح مطلقاً لتكوين رأى ثابت أو حكم دقيق على شىء من الأشياء ، أما إذا أردنا الكلام العام فاننى أقول إن هناك

ملامح مشتركة نكاد نراها ظاهرة عامة فى كل دول آسيا ، وأهم هذه الملامح هو أن هذه الدول كلها ــ ماعدا اليابان تقريباً ــ قد عاشت تحت الحكم الأجنبي أو النفوذ الاستعماري مايقرب من قرن ونصف قرن تقريباً .

وقد حدث فى أواخر القرن التاسع عشر أن وقر معنى الديمقراطية فى أذهان الناس جميعاً نتيجة لظهور الشعارات التى خلقتها الثورة الفرنسية، وأتى بها إعلان استقلال القارة الأمريكية ، ووثيقة الحقوق التى تضمنها الدستور الأمريكى ، وتصادف فى هذا الوقت أيضاً ميلاد الثورة الصناعية الكبرى التى غيرت وسائل الإنتاج ، وكانت آسيا ــ لسوء الحظ ــ فى ذلك الوقت قد فقدت حريتها ، فلم تستطع أن تتجاوب أو تنفعل مع الثورة الديمقراطية أو هذه الثورة الصناعية ، بل لقد حال الاستعمار بيننا وبين متابعة هذه التطورات الجديدة التى أخذت تجتاح العالم الجديد . . . لقد أبعدنا عن التيار الرئيسى للتاريخ، وتجمدنا حيث كنا فى أواخر القرن الثامن عشر بينما كان العالم يزحف بخطى واسعة نحو الأمام وتقوم فى أرجائه حركة شاملة تقلب الحياة رأساً على عقب . . .

واستطاعت هذه الدول أو عدد كبير منها أن تقيم فى بلادها حكومات ديمقراطية . ولعبت الثورة الاقتصادية فى حياتها دوراً بارزاً ، اذ استطاعت أن تنقل المجتمع الأوربى من بلاد يحكمها النظام الاقطاعى إلى مجتمعات يسودها نظام صناعى تجارى ، وأخذت تتوسع فى نشر الحضارة المدنية على نطاق واسع ،وتستبدل الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة بصناعات تديرها القوى الهائلة وترفع مستويات المعيشة ، وتنمى الدخل القومى الخ .

وهكذا كانت تتم كل هذه الحركات التقدمية فى كل من دول غرب أوربا وقارة أمريكا الشمالية ، بينما كانت آسيا بعيدة تماماً عن التيار التاريخى الزاحف . ولقد استطاعت دول غرب أوربا ، نظراً لتفوقها العسكرى وضعف الدول الآسيوية يومذاك ، استطاعت أن تفرض سلطتها ونفوذها علينا ، ولم نتمكن من التخلص من قبضتها إلا فى السنوات القليلة الماضية ، أى ابتداء من عام ١٩٤٧ الذى وافق مولد استقلال الهند . وإذا أردنا الدقة فاننى أقول إن دولا قليلة جداً فى آسيا كانت مستقلة قبل ذلك التاريخ ، ولكنها بما فى ذلك اليابان أيضاً لم تستطع أن تتخذ لنفسها شكلا جديداً واضح الملامح إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولقد أصبحت آسيا بعد ذلك ذات شكل جديد فعلا وهى اليوم فى وضع يسمح لها أن تقرر مصيرها بنفسها سواء أكان ديمقراطياً أم اشتراكياً أم ديكتاتورياً إلا أنها ستقرره على أساس من ظروفها القائمة ولقد مضى على آسيا عشرة سنوات أو اثنتا عشرة سنة بعد أن حصلت على استقلالها ، وظلت فى خلالها تعمل جاهدة على تحقيق شكل مناسب للحكم فيها يتمشى مع ظروفها وتقاليدها وتاريخها . ويحترم فى الوقت نفسه تيار التقدم العلمى والفنى الجديد .

ويبدو أننا جميعاً لا نكره الديمقراطية أساساً للحكم فى بلادنا ، فقد قبلناها عقب تحررنا من الاستعمار ولو من الناحية النظرية فى البداية ، وأعلنت بعض دول آسيا عن فلسفتها الأيديولوجية لنظم سياسية قد تختلف عن ديمقراطية الغرب ، وطبقت الصين نظاماً آخر ، ولا يستطيع المرء أن يقول فى دقة أن النظام المعمول به اليوم فى الصين نظام ديمقراطى وأخشى ألا نستطيع إذا حاولنا ذلك فى ضوء التعاريف والمصطلحات التى نفهم فى نطاقها معنى عبارة « ديمقراطية » إلا أن من

المسلم به أن نظام الحكم فى كل من الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية أيضاً يختلف عن نظم الحكم الأخرى السائدة فى بقية الدول الآسيوية التى فضلت الديمقراطية أساساً للحكم فى بلادها .

إن المعروف أن الشيء الجديد يكون دائماً أكثر تعرضاً للخطر بل وربما للموت الفجائى من الشيء الذى مرت عليه فترة طويلة من الزمن ولعل هذه القاعدة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مشكلة الديمقراطية فى آسيا ، فنحن اليوم لا نزال فى مرحلة الطفولة السياسية — وهذه حقيقة قد يختلف معى فيها الكثيرون — وقد تتعرض فيها للمرض وأخشى أن تتعرض فيها للموت ، والأمر يختلف لو أننا كنا قد اجتزنا هذه المرحلة منذ زمن ووصلنا إلى ما يسمى بمرحلة الرجولة الواعية .

وهكذا تعتبر هذه المشكلة بالنسبة لنا أولى المشاكل التى يجب علينا أن نفكر فيها تفكيراً جدياً ، فالإنسان لا يستطيع أن يحول مجرى التاريخ أو يخلقه من جديد .

والواقع أنه لم تكن لدينا ديمقراطية بالمعنى المقبول إلا فى السنوات الأخيرة الماضية . ومن الطبيعى أن تتعرض فى المرحلة الأولى من التطور لأخطار لا بد من وجودها ..

وهناك مشكلة أخرى لا بد من علاجها . . فهل تستطيع الديمقراطية فى آسيا أن تقوم بوظيفتها على الوجه الأكمل ؟ لقد بدأت الديمقراطية تعلن عن وجودها فعلا فى آسيا .. فهل ستظل موجودة ؟ وهل ستتطور ويتسع نطاقها .. أم ستختفى نهائياً ؟ وإذا قدر لها أن تحافظ على وجودها فهل ستظل بصورتها أم أنها ستأخذ شكلا ذا طابع أسيوى معين ؟ شكلا قومياً خاصاً أم إقليمياً مثلا ؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة تعتبر جزءاً هاماً من مشاكل الديمقراطية فى آسيا ، ولذلك فأننى سأتناولها فى القسم الثانى من البحث الذى أقدمه .

يبدو لى أيها السادة أن جوهر المشكلة يتلخص فيما يأتى :

هل ستبقى الديمقراطية وتقوم بوظيفتها على الوجه الأكمل فى آسيا أم لا ؟ ..

من الواضح لنا جميعاً أن الأخطار التى تحيط بأى نظام من نظم الحكم خصوصاً الديمقراطى منها ، يوجد عادة أثناء المرحلة الأولى من التطور والنمو .. وهنا تبرز مشكلة أخرى وهى مشكلة على جانب من الخطورة .. فمعظم الدول الآسيوية التى يوجد فيها حكم ديمقراطى تعانى مشكلة انتشار الأمية فيها على نطاق واسع ، ولن أتحدث هنا عن اليابان لأننى لا أعرف الشىء الكثير عنها أولا ، ولأنها تختلف عن الدول الآسيوية الأخرى فى تاريخها وفى نوع وحجم مشاكلها .

ففى الدول الآسيوية ينتشر الجهل بين قطاعات واسعة من السكان ، ومعنى ذلك أن وسائل الاتصال الفعلية بينهم تكاد تكون محدودة للغاية . ولن يستطيع الإنسان أن يصل هؤلاء السكان أو يربطهم عن طريق الكلمة المكتوبة كما يحدث عادة فى الدول الراقية ، ولهذا يبدو من الصعب جداً أن تخلق من هـذه الجماعات بسهولة أناساً يستطيعون أن يفهموا الأمور ثم يكونوا لأنفسهم رأياً صائباً ثابتاً فى شكل من الأشكال . . وحقيقة سيختفى هذا الوضع فى يوم من الأيام ، إلا أن الأمية القائمة الآن فى معظم دول آسيا سيكون لها أثر واضح فى مستقبل الديمقراطية فيها .

ومع هذه الأمية تظهر مشكلة أخرى ، هى ما نلاحظه جميعاً من نقص نسبي لدى الجمهور فى ممارسة تجربة الانتخاب الذى يعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النظام الديمقراطى .

ثم هناك عامل ثالث له أثره فى خاق مشكلة الديمقراطية فى آسيا وربما كان هـذا العامل رئيسياً فى بلادنا أو فى غيرها ، هذا العامل هو انخفاض مستوى المعيشة بين نسبة كبيرة من أبناء شعوب القارة الآسيوية كلها تقريباً . . غير أن هناك اتجاهاً جديداً يهدف إلى تحسين هـذا المستوى ، وهو باعث طيب يساعد على تحقيق نوع من التطور الاقتصادى والصناعى الذى سيؤدى حتما إلى الاستقرار السياسى واختفاء مشاكل الديمقراطية . . والاتحاد السوفيتى خير مثل للدول المتخلفة التى يمكن عن طريق العمل أن تصل إلى المستوى المعيشى اللائق وتحقق بعد ذلك لنفسها جوا من الاستقرار السياسى ، فقد استطاع الاتحاد السوفيتى أن ينتقل فعلا من مجتمع يحكمه اقتصاد زراعى اقطاعى تام تعيش فيه الأغلبية فى مستوى معيشى منخفض إلى مجتمع اقتصادى صناعى كبير ، وقد اعتمد الاتحاد السوفيتى على تجربة النظـام الشيوعى ، هى تجربة جديدة فى عالم الأيديولوجيات السياسية .

كذلك الصين وهى دولة آسيوية استطاعت عن طريق أسلوب الحكم الجديد فيهـا ، وهو أسلوب يختلف عن بقية أساليب الحكم فى الدول الآسيوية الأخرى ، استطاعت أن تحرز تطوراً اقتصاديا وصناعياً جباراً فى فترة قصيرة من الزمن .

إن كلا من الاتحاد السوفيتى والجمهورية الصينية تدعى أنها تطبق

نظاماً ديمقراطياً ، له في عرفها اصطلاح خاص ، إلا أننا نطالب بديمقراطية أخرى لها عندنا حدودها وقواعدها .

فالديمقراطية كما نفهما تعني حرية الصحافة وحرية الكلام والاجتماع كما تعني المساواة أمام القانون وحرية الاقتراع ووجود نظام الانتخاب الدوري .

إن الناس قد يختلفون في ماهية الديمقراطية . ولكنها كما يجب أن نطبقها في هذا الجزء من العالم هي هذه الصورة التي أوضحتها .

فهل من الممكن أن يوجد لدينا هـذا الشكل من الديمقراطية ثم تصل في الوقت نفسه إلى درجة معينة من الرأسمالية ؟ وهي درجة الادخار التي تعتبر نوعاً من المحاولات الاقتصادية التي يقوم بهـا الفرد كمرحلة معقولة من النمو الاقتصادي ؟

إن هذه مشكلة تواجه مستقبل الديمقراطية في آسيا ، وهي مشكلة تدور حولها المناقشات العديدة في كل مكان .

ولدينا بعد ذلك عوامل أخرى تعتبر ذات أثر مباشر على مستقبل الديمقراطية في آسيا ولعل أهمها حاجة مجتمعاتنا إلى الترابط الاجتماعي ، فلقد أصبحنا نعيش في مجتمع شبه متصدع ، ولم تعد فكرة الوحدة الاجتماعية قائمة في أذهان الناس بشكل جدي ، وإذا ما أخذنا على سبيل المثال دولة من الدول الآسيوية فاننا نرى ما للطائفة فيها من أثر قوى فالشخص يخضع لطائفته أكثر من خضوعه للأيديولوجيات السياسية . وهناك مسألة اللغ التي ترتبط حولهـا عواطف أصحابهـا برباط قوى مهما اختلفت ميولهم وأهوائهم ، ومثل ذلك واضح جداً في مقاطعتي « ماهارا شترا » و « كيرالا » .

إن العواطف اللغوية قد يكون لها أثرها فى البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمس المجتمع ككل ، كما أن لها صلة بكثير من المشاكل الإقليمية فى بلد كالهند مثلا ، فماذا يكون شعورك عندما تقابل أهالى مقاطعة آسام الذين يمتلأ قلوبهم بالحقد والكراهية لأن منطقتهم قد أهملت ولم تهتم الحكومة بهم ، وهذا نوع من التفكك الاجتماعى فى دولة واحدة .

إن الاختلافات داخل المجتمع الواحد قد توجد مثلا فى كثير من دول العالم الديمقراطية ولكنها اختلافات لا تعود إلى عامل اللغة أو العاطفة .. ولا يصح أن نسكت على ذلك و إلا عرضنا مستقبل الديمقراطية فى بلادنا إلى أخطار كثيرة .

ثم هناك عامل آخر له أثره على النظام الديمقراطى عندنا وهو ما أسميه بالتحزب أو التعصب الذى يختلف عن الطائفية والجماعة اللغوية ، وهذا التحزب موجود داخل الأحزاب السياسية ، وأقرب مثل إلى ذاك حزب المؤتمر الهندى وهو الحزب الحاكم اليوم .

فلقد حدثت نتيجة للعصبيات الحزبية أزمات لا حصر لها ، فتغيرت وزارات ، ووقعت مناوشات كان لها كلها أثر فى عدم الاستقرار السياسى فى دلهى مثلا بالرغم من حداثة عهدها بالديمقراطية تتغير الحكومة فيها بين وقت وآخر ، فالمرشح عندما يصبح وزيراً يفقد كثيراً من أصدقائه القدامى الذين يطالبون بقضاء مصالحهم لأنهم هم الذين انتخبوه وخلقوا منه وزيراً ، وهذا الوزير قد لا يستطيع أن يجيبهم إلى كل مطالبهم لأن إمكانياته لا تساعده على ذلك ، وهنا يبدأ التحزب ضده من جانب أصدقائه فى الحزب فيتكتلون للعمل على إسقاطه ، ويأتى آخر ، وتتكرر القصة

وهكذا دواليك ، ونتيجة لذلك لا يوجد جو من الاستقرار ، ويتعرض مستقبل الديمقراطية إلى مشاكل من هذا النوع تكون سبباً فى وجود أخطار تهددها .

إننا نطمع فى ديمقراطية آمنة يتوفر لها جو من الاستقرار حتى تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل ، إن علينا أن نواجه الحقائق بروح شجاعة ، وأن نعترف بالأخطاء التى نرتكبها حتى نستطيع أن نحقق فى بلادنا ديمقراطية سليمة حقة .

لقد جمعنى منذ أيام مجلس فى منزل وزير المالية وكنا نتناقش فى مسألة أشجار الكافور ، فأنا أعرف أنها تنمو دائماً مستقيمة وطويلة إلا أننى وجدتها فى حديقة منزل الوزير مائلة فى اتجاه واحد ، ولما سألت عن السبب فى ذلك عرفت ، أن رياحاً عاتية قد هبت فى يوم من الأيام وكانت هذه الأشجار صغيرة فى مرحلة طفولتها ، ولم تكن هناك وسيلة لحماية هذه الأشجار من هذه الرياح ، فمالت على هذه الصورة .

إن هذا المثل يعطينا فكرة يمكن أن نطبقها على الديمقراطية فى بلادنا — فاذا ما تساهلنا فى المشاكل الصغيرة ونحن نمر بمرحلة طفولة سياسية ، فان شكل الحكم فى بلادنا سينمو نمواً غير طبيعى ، تماماً كما حدث بشجر الكافور فى منزل الوزير . . إنه لا يصح لنا أن نتساهل وأن نقول إن هذه مشكلة متواضعة لن يكون لها أثر كبير على مستقبل الديمقراطية ، فالطفل لا يمكن أن يكون شاباً عظيما إلا إذا جنباه فى صغره كل الأخطاء التافهة ثم أحطناه بالعناية الفائقة والرعاية الدقيقة .

وهكذا الديمقراطية فى آسيا لا بد من حمايتها فى هذه المرحلة التى تمر بها حتى نطمئن إلى مستقبلها وحتى نتأكد أنها تتطور تطوراً سليماً .

ثم نعود مرة أخرى لنسأل ما هو مستقبل الديمقراطية فى آسيا ؟

أعتقد أيها السادة بأننى قد قدمت صورة قاسية تتسم بطابع التشاؤم عن الديمقراطية ، صورة للعوامل التى أخشى أن يكون لها أثرها السيىء على النظام الديمقراطى لا فى الهند وحدها — وإن كان حديثى ينصرف إليها — بل فى كل بلاد القارة الآسيوية .

إن تطور الديمقراطية عندنا يستلزم تحقيق بعض أشياء لا بد من وجودها .

فالنظام الديمقراطى لابد وأن يصبح جزءاً من طريقتنا فى الحياة ، جزءاً من لحمنا ودمنا .. قطعة منا ومن وجودنا لا تسمح له بأن يموت لأن فى موته قضاء على كياننا وحياتنا ، فاذا ما ظهرت محاولة للقضاء عليه اندفعنا جميعاً لحمايته والذود عنه بكل الوسائل التى نملكها ، لأن فى المحافظة على بقاء الديمقراطية حماية لوجودنا وإنسانيتنا . . إن من يقف فى طريق الديمقراطية إنسان لا يختلف معنا فى الرأى ولكنه يختلف فى الرغبة ، إنه يريد القضاء علينا وعلى كياننا كانسانيين ، ولن نسمح له بأن يفعل ذلك .

فاذا ما أصبح هذا الشعور جزءاً من تفكيرنا فاننا نستطيع أن نقول فى ثقة إن الديمقراطية قد أصبحت فعلا جزءاً من طريقة الحياة فى آسيا .

وما دام الأمر كذلك فكيف يمكننا إذن أن نحقق لآسيا هذا الهدف ؟

لابد لنا أولا من معالجة بعض الأخطاء التى لا تزال تعيش فى المجتمع الأسيوى ، بالرغم من مرحلة التقدم التى قطعنا فيها شوطا معقولا .

فنى المجال السياسى مثلا تعتبر الديمقراطية مسألة مرتبطة بالأغلبية إرتباطاً وثيقاً ، فالذين يحصلون على أكثرية الأصوات فى الانتخابات

هم الذين يتولون الحكم لفترة محدودة ،أما هؤلاء الذين لم يحصلوا على هذه الأغلبية فهم الأقلية الذين يظلون خارج الحكم ، وقد تكون هذه الفترة ثلاث سنوات أو خمس ، وفى خلال هذه الفترة لا يصح أن تكون رسالة الأقلية قاصرة على توجيه النقد والتجريح للأغلبية الحاكمة ، كما لا يصح لها أن تلجأ كثيراً إلى الوسائل الدستورية لكى تحصل عن طريقها إلى ماعجزت عن الوصول إليه عن طريق صناديق الانتخاب . . .

وأمامنا مثل من الأمثلة الطيبة لما يجب أن يكون عليه موقف الأقلية بالنسبة للأغلبية الحاكمة . . . فالحزب الجمهورى فى الولايات المتحدة لم يحصل على أغلبية فى مجلس الشيوخ أو فى الكونجرس ، ومع ذلك فانه لم يفكر مطلقاً فى الالتجاء إلى أى عمل مباشر لزعزعة موقف الأغلبية وحدث كذلك فى انجلترا عندما جاء حزب العمال بأغلبية ساحقة ، وأيضاً فى كندا فى الإنتخابات الأخيرة ، ولم يقل أعضاءحزب الأحرار « إن هذا ليس تعبيراً صحيحاً عن إرادة الشعب ، وإننا سنعمل على إسقاط العمال ... ولو فعل حزب الأحرار ذلك لكان معنى هذا أن الديمقراطية فى انجلترا تعيش أيضاً فى وضع سيء .

أيها السادة ، إن الساتياجراها يمكن أن توجد إذا حققنا وجود دستور نظيف للانتخابات واحترمنا سرية الصناديق وحرية للرأى . ودعمنا التماسك الاجتماعى ، وأؤكد لكم بأن الديمقراطية تستطيع أن تقوم بوظيفتها إذا كانت الأقلية سواء أكانت اشتراكية أو شيوعية ، مسلمة أو هندوسية أو سيخية ،تحترم الأغلبية ولا تلجأ فى حربها معها إلى الوسائل التى تعرفها من الاضراب عن الطعام وتحريض العمال أو الجماهير على احداث المظاهرات والشغب التى يقصد بها إحراج الأغلبية الحاكمة ، وكذلك

تحريضهم الشعب على عدم دفع الضرائب المستحقة إن فهذه السياسة إجراء عنيف يساوى فى ضرره أهمية الديمقراطية بالنسبة لنا .

إن الأغلبية لا تكون دائماً أغلبية ، كما أن الأقلية لا يمكن أن تظل دائماً أقلية ، إن مدى احترام أى حزب أو هيئة لمبادىء الديمقراطية هو العامل الأساسى الذى يتحكم فى الحجم الشعبي لأية هيئة أو حزب .

إن المجتمع الفاضل هو الذى تثق فيه الأقلية فى سلامة نوايا الأغلبية ، ولاتستغل فيه الأغلبية سلطتها لاضطهاد الأقلية وتحول بينها وبين أن تصبح أغلبية ، ولقد كان السبب فى وجود دولة الباكستان الحديثة راجعاً إلى تبرير معقول ، فقد قام على أساس أن الأقلية المسلمة لا يمكن أن تصبح أكثرية إلا إذا كانت هناك نسبة كبيرة من الهندوس مستعدة لأن تتحول إلى الإسلام .

وقصارى القول ، لابد من وجود التزام مزدوج ، فعلى الأقلية أن تستعد لقبول دور الأغلبية ولا يصح لها أن تلجأ إلى الوسائل التى تحاول بها للقضاء عليها .

وعلى الأغلبية أن تستعد لمعاملة الأقلية بمزيد من الحرية والكرم ، وأن تمنحها الإحساس بالطمأنينة على مستقبلها ، أى أنها لن تتعرض للإنهيار أو الظلم من جانب الأكثرية .

وإننا لنرى فى الهند مثلا صورة عجيبة للصراع القائم بين الطائفتين قد يصل أحياناً إلى درجة يخشى معها على مستقبل الديمقراطية فى هذه الدول الآسيوية الكبيرة . فنى أوديسا أوكيرالا نرى عدم الرضا من جانب الأقلية لما تقوم به الأغلبية ، بل إن هذا قد يصل فى كثير من الأحيان

إلى الاحتجاج الذى تقوم به الأحزاب الأخرى ضد حزب المؤتمر الحاكم، ولو تولى الحكم حزب آخر فسرعان ما نرى حزب المؤتمر يقوم بالاحتجاج ويدعى أن الحكومة القائمة تستغل سلطتها لظلم الأقلية للحيلولة بينها وبين أن يكون لها كيان حر مستقل .

ومستقبل الديمقراطية فى آسيا يعتمد أيضاً على نجاحنا فى القضاء على الحزبية والتعصب الطائفى . فاذا ما انتخب الشعب حاكما يتولى أمور الدولة لفترة معينة ، فلا بد من أن نهيىء له جواً من الأمان والطمأنينة ، وألا نجعله يحس طيلة الوقت بأنه فى وضع يخشى فيه على حياته ، وأن محتاج لكى يحتفظ بوظيفته إلى تضييع وقته فى محاربة هذا أو ذلك ، إن علينا أن نوفر عليه كل هذا حتى يستطيع أن يوجه طاقاته وجهوده للعمل على خدمة مواطنيه .

كذلك تعتمد الديمقراطية فى مستقبلها على مدى ما تحققه من التطور الاقتصادى ، فلو أن النظام الديمقراطى قد فشل فى رفع مستوى المعيشة وزيادة سرعة حركة النمو الاقتصادى ، لو أنه فشل فى ذلك لأصبحت الديمقراطية فى وضع لا تستطيع معه الحياة ، حتى ولو كانت هناك رغبة جامحة من جانب الشعب فى الإبقاء عليها .

ولقد تعرضت الديمقراطية فى الهند إلى نقد كثير ، وكان ذلك بسبب وجود حزب واحد حاكم ، فالنقاد يرون أن النظام الديمقراطى لا يمكن أن ينمو نمواً طبيعياً فى مثل هذه الظروف ، كذلك قامت الصحافة الأجنبية بحملة واسعة النطاق هاجمت فيها نظام الحكم فى الهند وادعت بأن من التناقض البين أن يزعم نهرو أنه يطبق مبادىء الديمقراطية فى بلاده فى الوقت الذى لا نرى فيه زعيما يتولى مقاليد الحكم فى الهند سواه ؟ .

والواقع أن هذا النقد نقد سطحى لا يقوم على أساس من الاستقراء وفهم التجارب السياسية التى تمر بكثير من دول العالم المتمدين . . فلو أخذنا كندا على سبيل المثال ، وجدنا أن حزب الأحرار الذى يرأسه ماكنزى قد ظل يحكم البلاد لفترة طويلة . كذلك الحال بالنسبة للحزب الاشتراكى فى السويد . .

وإذا ما انتقلنا إلى النرويج أو إلى المملكة المتحدة رأينا أن الحكم فيها يتناوبه حزبان فقط ، وأن أحد الحزبين قد يستمر حكمه لفترتين انتخابيتين ... فهل معنى هذا أن الديمقراطية فى هذه البلاد لا تتمتع بقوتها ووجودها ! !

ولماذا نتقد نهرو لأنه حكم الهند لفترة طويلة من الزمن ؟ ألم يكن كروزفلت الذى قضى فى حكم أمريكا مدة طويلة أيضاً . . ألم يكن كغيره من الزعماء الذين حققوا لبلادهم مجداً سياسياً هائلا ؟ . إن نهرو يلعب دوراً هاماً فى إرساء قواعد الديمقراطية فى الهند ، والزعيم الذى يحترم مبادىء الديمقراطية ويعمل جاهداً على تطبيقها فى بلاده يجب أن يظل فى الحكم أطول مدة ممكنة ، ولو فرض وأن نهرو قد تخلى عن منصبه وترك السياسة ليصبح « يوجيا » يعتزل الحياة ويقبع فى كهوف الهملايا ، لو فرض وأن نهرو قد فعل ذلك ، فماذا ستكون فرص الديمقراطية فى الهند ؟ هل يتركها فى أيدى الشيوعيين يتحكمون فى مصيرها . . إن الكثيرين من الهنود لا يقبلون طريقة الحياة الشيوعية ولكنهم جميعاً يفضلون الديموقراطية بنظمها وأساليبها .

كذلك يتوقف مستقبل الديمقراطية على الطريقة التى ينصرف بها زعماء الحركة الديمقراطية فى الدول الغربية عندما يفشل هذا النظام .

لقد قرأت أخيراً كتاباً أصدره أحد علماء السياسة الأمريكيين بعنوان « سياسة آسيا المطلوبة Wantd Asian policy » .

إنه كتاب هام لأنه يتكلم عن الطريقة التي لا يرضى عنها الأمريكيون فيما يتعلق بموقف الدول الآسيوية من النظام الديمقراطي ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب تكاد تكون موجودة لدى الأمريكيين فقط .

فالأمريكيون نظراً لمشاكلهم العسكرية ونظراً لمشاكل أخرى مماثلة لا يتمسكون فى كل وقت بالديمقراطية التى ارتبطوا بها لفترة طويلة من الزمن .

إن هذا العالم الأمريكى المشهور يقول فى كتابه « إن علينا أن نقف دائماً وراء كل نظم الحكم التى تتجه فى سياستها إلى تحقيق الديمقراطية ، كما أن علينا أن نأخذ بيد الذين يتعثرون فى سيرهم نحو الديمقراطية ، أما هؤلاء الذين قد توقفوا فى حركتهم فينبغى أن ننفض أيدينا منهم » .

وأحب أن أكرر هذه العبارة الأخيرة « هؤلاء الذين قد توقفوا » ثم يشير إلى التوسع فى تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مزيد من الرخاء الاقتصادى ويرى أن هذه هى الأشياء التى يجب أن نحارب من أجلها .

أيها السادة ، فى ختام حديثى عن مستقبل الديمقراطية فى آسيا أحب أن أشير هنا إلى مسألة على جانب من الأهمية ، وأعتقد بأن لها صلة بموضوع البحث .

لقد كنت فى انجلترا عندما وقعت هذه التطورات الأخيرة فى الباكستان ، ولقد استأت كثيراً لا لأن هذه التطورات ستكون سبباً فى فشل النظام الديمقراطى فى الهند ، بل استأت لأنها قد وقعت فعلا .

واستأت أكثر وأكثر لما رأيته من رد الفعل لهذه الحوادث فى بريطانيا فلم يكن هناك أى تعليق على هذا التغيير لا فى صحيفة التايمز اللندنية ولا فى الديلى تلغراف ولا فى غيرهما من الصحف الأخرى ، ولم أقرأ إلا مقالا كتبه الأستاذ ر. وليمز فى مجلة الاسبكتيتور ، وفى هذا المقال يقارن الكاتب بين الوضع الذى يتمتع به الجنرال ميرزا فى الباكستان والوضع الذى يتمتع به نهرو فى الهند من حيث الاحترام والإعجاب والنفوذ الشعبى ،ويدافع وليمز فى حرارة وحماس عما يحدث فى الباكستان . . .

ثم حضرت إلى الهند فرأيت طائفة من الزعماء الذين تظللهم سماء الهند ويعيشون على أرضها ويتمتعون بمكانة ممتازة جداً فى الدوائر السياسية ، رأيت هؤلاء الزعماء يتناقشون على مستوى عقلية اكسفورد وكامبردج ويقولون :

« إن نهرو يؤمن بالتعايش السلمى ، ولا جدال فى أن هذا التعايش السلمى يمكن أن يوجد داخل دول الكومنولث ، ألم يقل نهرو إن من الممكن أن تتواجد الشيوعية والرأسمالية فى مكان واحد؟ » .

وكذلك سمعت أحدهم يقول :

« إن الديمقراطية تعتبر أقل عامل يحفظ تماسك الكومنولث فان هناك عدة عوامل أخرى لا شك فى أنها أكثرقدرة على تحقيق هذا التماسك إذ ما الفرق بين العناصر التى تميز الكومنولث عن هيئة الأمم ؟ »

إننى أحب أن أقول لهؤلاء السادة الذين يدعون الإيمان بالديموقراطية ويدافعون عنها فى الوقت الذى يقللون فيه من أهميتها ، إن الديموقراطية لو فشلت فى تحقيق وجودها فى آسيا بسبب فلسفة بعض المهرجين فان العالم سيعيش فى أيام حداد طويلة ..

فلو أن أى شخص أمريكى أو بريطانى يعتقد أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون إلا شيئاً خاصاً بالشعوب الغربية ، وأنه لا ضرورة إلى وجودها فى آسيا لكان ذلك خطأ جسيما وجريمة لا تغتفر ، ففشل الديمقراطية فى هذا الجزء من العالم لايرجع إلى قيام الحكومات اليمنية وإنما يرجع إلى وجود الحكومات الفاشيستية أو إلى وجود حكومات لا تكون الدول الغربية معها على وفاق .

سادتى . . .

إننى أشعر بوجود متاعب ومشاكل للديمقراطية لابد منها فى المستقبل ، ولكننى أعتقد بأن الديمقراطية ستبقى وستعيش ، فقد أدرك رجل الشارع وعامل المصنع وفلاح الأرض ، أدركوا جميعاً مدى ما يتمتعون به من قوة بسبب ماحققته لهم الديمقراطية من حق التصويت ، فاحساسهم بأنهم يصوتون مرة وأخرى ، وعلى أساس من قوة أصواتهم يكون شكل الحكم فى بلادهم يجعلهم أكثر إيماناً بالديمقراطية ، ولن تستطيع قوة كائنة ما كانت على وجه الأرض أن تلعب بمستقبل الديمقراطية أو أن تعبث بها فى الهند مادام هذا هو إيمان الشعب بها . . .

وستبقى الديمقراطية نظاماً للحكم فى آسيا ، وستظل الهند قلعتها الحصينة وبيتها المكين . .

كلمة

مستر إليسورث بانكير

سفير أمريكا

سيدى الرئيس . . .

سيداتى ، سادتى .

من واجبى قبل أن أبدأ حديثى معكم أن أعترف أمامكم فى صراحة بأنى أتناول هذا الموضوع فى شىء كبير من الحذر ، لأن الدكتور راو الذى تكلم قبلى لم يترك مجالا لأحد من بعده كى يتكلم فى الموضوع . . .

أيها السادة . . .

لست آسيوياً – كما تعلمون – ولا أنتمى إلى دولة آسيوية معينة . ولذلك فقد يرى البعض أنه ليس من الدقة فى شىء أن يتحدث رجل أمريكى عن « مشاكل الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا » .

ولا أحب أن أقف بينكم لأقدم لكم النصح والمشورة فيما يجب أن تحققوه لبلادكم معتمداً على الخبرات التى استفدناها من التجارب الطويلة التى مرت بنا فى ظل حكوماتنا الديمقراطية – ذلك لأنى أعرف أن لكل دولة مشاكلها الخاصة وشخصيتها المستقلة ، وهى العوامل التى تحتم عليها أن تختار لنفسها مايلائمها من النظم والقوانين .

« إن الموضوع الذى ستدور حوله المناقشات فى هذا الاجتماع موضوع شائك للغاية . فالديمقراطيــة فى الواقع ليست من النظم التى يسهل علينا تطبيق قوانينها ، لأنها ليست ذات قواعد علمية بالمعنى المفهوم فى علم الطبيعة مثلا . ولقد تحدث إبراهام لنكولن إلى هؤلاء الذين وضعوا دستور الولايات المتحدة الأمريكية فقال :

« إن هذه القوانين التى تضعونها يجب أن تهيء للمجتمع الحر أقصى درجات الحرية بحيث تلائم الجميع ويقدسها الجميع ، ويرجع الناس إليها فى كل وقت . ويعملون دائما من أجلها ، ومع كل ذلك فانه لا يمكن لنا أن نحقق الديمقراطية فى صورتها النموذجية الكاملة إلا أن علينا أن نجاهد دائما للاقتراب من حدود الكمال وعلينا أن نوسع نطاق رسالتها وأن نستفيد من نتائجها فى رفع قيمة الحياة وسعادتها بالنسبة لجميع البشر ، من كل لون وفى كل مكان » .

يجب أن يكون لهذه الكلمات التى قالها لنكولن منذ مائة سنة مضت ، معنى خاص فى أذهاننا نحن الذين نعمل فى سبيل الديمقراطية ولسنا إلا مخلوقات بشرية لن تصل إلى حدود الكمال المطلق ، وأظن أنه لا يوجد من ينكر أن من أهم خصائص الديمقراطية أنه لايمكن تحقيقها تحقيقاً كاملا بالمعنى الدقيق » .

إن الديمقراطية لا تستطيع أن تدعى ، كما تدعى النظريات الأخرى أنها قد بلغت درجة الكمال ، فالديمقراطية لا يمكن أن توضع لها حدود نهائية ، وهى حريصة على البحث الدائم فى حقول التجارب للوصول إلى وسائل تحسينها وتطويرها .

ولقد كثر الحديث حول مدى ما نستفيده من تطبيق النظام الديمقراطى . وأظن أنه ليس من المستحسن بالنسبة لرجل أمريكى مثلى أن يقف أمام جماعة من الآسيويين ليحدد لهم معالم النظام الديمقراطى فى آسيا ، ومدى ما سيعود على الشعوب الآسيوية من فائدة من تطبيق هذا النظام ، ولكننى آمل أن يسمح لى إخوانى بأن أتحدث فى هذا الموضوع بصفتى شخصاً أمريكيا .

سادتى . . .

يسعدنى أن أقدم لكم بعض فقرات من الخطاب التاريخى الذى ألقاه توماس جيفرسون منذ أكثر من ١٥٧ عاما يوم أن تولى رئاسة جمهورية الولايات المتحدة ، لقد تحدث فى هذا الخطاب عن سمات النظام الديمقراطى فحدده بأنه :

١ ـ حق جميع الأشخاص فى التمتع بحرية الكلام والكتابة والاجتماع والعبادة ، وكفالة القانون لهذه الحقوق طبقاً لنصوص الدستور .

٢ ـ حق المواطنين فى تغيير حكومتهم عن طريق التصويت أو التأثير على سياسة هذه الحكومة بواسطة ضغط الرأى العام .

٣ ـ حق الفرد فى أن يكون مخطئا وأن يؤمن بمعتقدات غير شائعة .

٤ ـ حق الأقليات فى أن يمنحها القانون مساواة عادلة ، وأن تتمتع بحماية الحكومة لها .

٥ ـ حق الشعب فى المطالبة بجهاز عامل قادر على ضمان حقوق الفرد والجماعة .

٦ ـ حق الشعب فى أن تكون كلمته هى العليا .

وأعتقد بأن من الممكن تطبيق هذه المبادىء فى كل مكان يحترم النظام الديموقراطى ، ولقد سجل جيفرسون فى وثيقة الاستقلال الأمريكى :

« إننا نؤمن بهذه الحقائق لأنها أوضح دليل على أن جميع الناس قد خلقوا متساويين ، وأن خالقهم قد منحهم حقوقا غير منقوصة ، وإن لهم الحق فى أن يحيوا حياة حرة يستمتعون فيها بالرفاهية والسعادة » .

إن هذه الكلمات التى سجلها جيفرسون والمكاسب التى جاءت نتيجة لتطبيقها قد أصبح لها منذ ذلك التاريخ صدى بعيد فى كل مكان يطلب الناس فيه تحقيق الحرية السياسية ، وأذكر أننى شاهدت يوم استقلال أندونيسيا عربات الترام هناك تسير وقد علقت الجماهير عليها لافتات كتب فوقها عبارة « خلق الناس متساوين » وهى عبارة تتشابه إلى حد كبير مع كلمات جيفرسون .

ولقد كانت الثورة الأمريكية بداية لحركة قامت لتناهض الاستعمار وتقف ضد الحكم المطلق ، وانطلقت فيما بعد فى سبيل الحرية حتى عبرت البحار إلى أمريكا اللاتينية فأوربا ، ثم وصلت قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها إلى بلاد آسيا وأفريقيا ، وبلغت ذروتها فى السنوات التى تلت عام ١٩٤٥ ، فمنذ هذا التاريخ حتى اليوم استطاعت إحدى وعشرون دولة أن تحصل على استقلالها السياسى ، وكانت الهند من بين هذه الدول وبفضل كفاح أبنائها وتضحياتهم تمكنت من وضع دستور يحمى حرية الفرد ويضمن العدالة والمساواة لجميع أبناء الشعب .

إن الديمقراطية يجب أن تعيش فى قلوب الجماهير وفى عقول الزعماء .

ولقد تعلمنا نحن الأمريكيين بعد سنة واحدة من ميلاد وطننا بأن الحرية وحدها لا تكفى . وعندماحصلت الولايات الأمريكية على استقلالها

لم تكن متحدة كما هى الآن ، بل كانت تتألف من ثلاث عشرة ولاية مفككة منفصلة عن بعضها ، لا يكاد يوجد بينها من روابط الاتصال سوى ما تخلقه سيارة الأجرة الكبيرة من رابطة بين إقليم وآخر .

وكان القسم الجنوبى من البلاد يعتمد فى اقتصادياته على المزارع الشاسعة ، بينما كان القسم الشمالى منها يعتمد على الإنتاج الصناعى ، وهو إنتاج كان لا يزال طفلا وليداً ، على أن الغالبية من سكان كل المناطق الأمريكية فى ذلك الوقت لم تكن تمثل إلا صغار الملاك والمزارعين . وقد كان على الجمهورية الوليدة يومئذ أن تخمد نيران الثورة التى كانت تقع على الحدود . وكان من أسوأ الظواهر التى عرفت فى فجر تاريخ أمريكا أن كل ولاية كانت تخشى على كيانها من الولاية الأخرى ، وتتشكك دائماً فى نواياها ، وفضلا عن ذلك كله عرفت الولايات المتجاورة فيما بينها نظام التعريفة الجمركية ، وهو نظام ليس له ما يبرره بين مناطق تمثل فى مجموعها وحدة سياسية واقتصادية الخ ..

وقد كان على أولئك الذين أقاموا الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد أن أعلنوا وثيقة الحرية ، كان عليهم أن يواجهوا نتائج كفاحهم ونضالهم كان عليهم أولا أن يوفقوا بين كل هذه الحقوق وبين الحقيقة التى تقول بأن الإنسان حيوان اجتماعى وسياسى . وفى ولاية فيلاديفيا عام ١٧٨٧ كان يجتمع خمسة وعشرون رجلا يتناقشون ويتجادلون ، وقد تصل بهم المناقشة فى بعض الأحيان إلى الدخول فى معارك كلامية حول العمل على إيجاد حلول لهذه المشاكل الجديدة التى أخذت تظهر بعد الاستقلال ، ونتيجة لهذه الاجتماعات المتواصلة ظهر دستور الولايات الأمريكية الذى يعتبر حتى اليوم حجر الأساس فى هيكل حكومتنا الديمقراطية .

وقد وضع هؤلاء الرواد الأوائل نظرية دستورية تنص على أن الحكومة لا يمكنها أن تستمد سلطتها الحقيقية إلا من الشعب ، لأنه مصدر كل ، السلطات . ويعتبر جون لوك أول من دعا إلى هذه النظرية ، ثم أصبحت ـ فيما بعد ـ مبدأ تطبقه كل الدول التى تحترم نظم الحكم الديمقراطى بمعناها الصحيح . وظل الدستور الأمريكى محتفظاً بكل نصوصه ومواده حتى عام ١٧٩٠ ولم يدخل عليه المسئولون إلا عشرة تعديلات فقط ، وبقى منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا حياً فى أذهان الشعب خالداً فى سجل الحياة الأمريكية ، وكانت الظروف الطارئة تقتضينا فى بعض الأحيان أن نقوم بتعديل طفيف جداً ، ومما يدعو إلى الفخر أننا لم نفعل ذلك إلا اثنتى عشرة مرة ، ولم يخرج أى تعديل منها عن المبادىء الأساسية التى ارتضتها الأمة .

وهكذا نرى أن الولايات المتحدة قد أصبح لها عام ١٩٥٨ دستور يحكمها ، ولا تسير فى حياتها إلا بموجبه وفى نطاق نصوصه ، وأثبتت التجارب التى مرت علينا خلال ما يقرب من ١٦٩ عاماً أن دستورنا دستور واقعى ، يمكن أن يهيىء جواً من التقدم والتطور ، لا فى أمريكا فحسب ، بل فى معظم أجزاء العالم .

إلا أننا على الرغم من هذا الانتصار قاسينا الأمرّين فى أمريكا نتيجة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى مرت بنا ، فقد شهدت الولايات المتحدة برك الدماء أثناء الحروب الأهلية التى وقعت قبل أقل من قرن ، حين كان الأخ يهدر دم أخيه فى الوطن ، كذلك قامت فى بلادنا خلافات طائفية قاسية ، وعانينا الكثير من الهزات الاقتصادية العنيفة التى كانت تزلزل حياتنا ، وتؤثر فيها بشكل واضح ، ولقد اندمج فى مجتمعنا

حوالى أربعين مليون مهاجر ، وفدوا إلى بلادنا من شتى بقاع العالم ، ومرت بنا ثورة ـ على الرغم من أنها كانت سلمية إلى حد ما ـ إلا أنها كانت ثورة بقدر ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

ان هذه الكوارث كلها لم تستطع أن تحول بين أمريكا وبين أن تكون لها حكومة تنبثق من الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب ، وهى الحكومة التى نادى بها لنكولن . وهى نظرية لابد من تحقيقها عند قيام أية حكومة ديمقراطية مهما تغيرت الظروف والأوضاع . وقد ترى الحكومة التى تعتمد على هذه النظرية ، ترى نفسها مضطرة إلى إجراء بعض التعديلات ، ولكنها تعديلات يجب أن تكون فى حدود هذه القاعدة الأساسية.

لقد بدأنا بالاقتصاد الموجه أساساً لنمو الزراعة والصناعة الصغيرة وأخذت حركة التصنيع تسير فى بدايتها بطيئة بعض الشيء ، إلا أننا أدركنا أنه حيثما توفرت رءوس الأموال ووجدت وسائل الاستثمار تحقق الإنتاج بشكل أكثر اقتصاداً مما لو قامت به الحكومة ، ونتيجة لذلك تصبح البضائع أقل تكلفة للمشترى .

وكان طبيعياً أن تظهر فى طريقنا بعض الأخطاء التى لا بد من تصحيحها حماية للمصلحة العامة ، وقد قمنا فى الوقت نفسه بتأييد رغبات الشعب للعمل ، وشجعنا روح المغامرة لدى الفرد الأمريكى ، وهو اتجاه أدى فى النهاية إلى انتشار حركة التطور الخلاق فى كل مناطق بلادنا .

ولم نستطع ، بطبيعة الحال ، أن ننقذ كل الخطوات التى اتخذناها فى هذا السبيل ، إلا أننا قد نجحنا إلى حد كبير فى توسيع أبعادنا الاقتصادية بناء على الأسس التى وضعتها حكومة الولايات المتحدة والتى تتلخص هذه المادة . ليس لدينا مجال للتفضيل بين شخص وآخر ، لأننا نؤيد

دائماً وجود المنافسة العادلة التى يجب أن تتاح للجميع داخل حدود القانون ، وفى نطاق هذا القانون يستطيع كل مواطن أن يتطور بمشاريعه ، ولا يصح لنا أن نضع حدوداً لمشاريع الفرد أو أرباحه طالما لا يتعارض ذلك مع نصوص القانون » .

ومن هنا وجدت للمنافسة التى أحب أن أطلق عليها « المنافسة البناءة » وعلى مر السنين كان لا بد أن تظهر قوانين أخرى تطلبتها الظروف والأوضاع التى تجد بين وقت وآخر ، وفى خلال النصف قرن الماضى نادى فردريك لويس – الناقد الاجتماعى الأمريكى – بضرورة إجراء تعديلات واسعة ، تحقق منها الكثير .

أيها السادة . . .

إن الاتحادات العمالية فى الولايات المتحدة تختلف عن مثيلاتها فى أى مكان آخر ، فهى اتحادات لا تربطها أية صلة مباشرة بأى حزب سياسى أو طائفة اجتماعية ، ولأعضائها مطلق الحرية فى الإدلاء بأصواتهم حسب مشيئتهم ورغبيتهم .

أما قانون الضرائب الأمريكى فيعمل على توزيع الدخل على المجموع .

وفى الوقت الذى يحرص فيه هذا القانون على اتباع سياسة عدم رفع الضرائب على العمال والموظفين والمستخدمين ، يهدف دائماً إلى رفع حصة هؤلاء من الدخل القومى .

ولعل أحدكم يسأل « إذا كانت هذه هى صورة الحياة الأمريكية ، فهل معنى هذا أنه لا توجد فى الولايات المتحدة أية مشاكل » ؟

والجواب على ذلك هو أن فى أمريكا – وهذه حقيقة لا أستطيع

أن أنكرها – عدداً كبيراً من المشاكل ، وأهم هذه المشاكل التى نعمل على حلها اليوم .. هو كيف تمنح المواطنين الزنوج فى بلادنا حقهم الكامل فى المساواة الاجتماعية والسياسية فى جميع أرجاء البلاد !

إننا لا نستطيع أن ننكر أنه خلال السنوات القليلة الماضية قد حدثت تغييرات كبيرة فى حياة الستة عشرة مليون زنجى فى بلادنا ، فنسبة الأمية بينهم قد انخفضت من ٨١ ./. إلى ١١ ./. كما تدل احصائيات عام ١٩٥٠ ، على أن هذه النسبة تنخفض إلى ٤ ./. بين الزنوج الذين لا يتجاوزون الرابعة والعشرين . وحتى عام ١٩٤٠ كان حوالى ٤٣ ./. من السكان الزنوج يعملون كأجراء فى الحقول الزراعية ، ولم يأت عام ١٩٥٠ حتى انخفضت هذه النسبة إلى ١٨ ./. كان أكثر من نصفهم : إما من ملاك الأراضى أو من مديرى المزارع . ولعلكم تعلمون أن عدداً كبيراً من زنوج أمريكا يلعبون الآن دوراً بارزاً فى ميادين الصناعة والأعمال الحرة داخل الوطن الأمريكى .

ويتمتع هؤلاء الزنوج فى شتى الولايات المتحدة – ما عدا القسم الجنوبى منها – بالمساواة التامة فى الحقوق وفى الثقافة والعمل ، والحكومة الأمريكية جادة فى توفير وسائل الحياة الكريمة العادلة لهم .

أيها السادة . . .

لقد حاولت فى هذا العرض السريع أن أقدم لكم صورة واضحة لمعالم الحياة الأمريكية وطبيعة شكل الحكومة التى تقوم فيها ، كما حاولت أن أعدد بعض مكاسبنا الديمقراطية ، وأود الآن أن أذكر لكم بعض العوامل التى كانت الدافع الأساسى لإرساء دعائم النظم الديموقراطية فى بلادنا . وأول هذه العوامل الشعور بالمسئولية ، وهو تعبير واسع

لا يقصد به مجرد مسئولية الفرد عن تصرفاته الخاصة ، بل يقصد بها نوع من المسئولية تعتبر أوسع من هذا بكثير . . . إنها مسئولية توجيه المجتمع كله وجهة فاضلة .

وثانى هذه العوامل هو التنظيم الفردى ، فالمبادىء التى وضعت لخلق المجتمع الفاضل لايمكن أن يكون لها أى أثر فعال ما لم توجد روح التعاون بين الأفراد .

وثالث هذه العوامل ولعله أهمها هو احترام حقوق الأقلية ، ولقد قال توماس جيفرسون فى خطاب الافتتاح الذى ألقاه يوم تعيينه رئيساً للجمهورية :

« إنكم تعرفون تماماً أن رغبة الأغلبية هى النافذة دائماً ، ولكى تصبح هذه الرغبة شرعية ، يجب أن تكون معقولة ، وأن تضع فى اعتبارها أن للأقلية حقوقاً فى المساواة يجب أن يحميها نفس القانون » .

إنكم ستتساءلون أيها السادة عن مدى علاقة الديمقراطية فى أمريكا بالنظم الديموقراطية فى آسيا ، وأؤكد لكم أن هناك علاقة وثيقة لسببين :

أولا — إن للولايات المتحدة صلات قوية بالفيلبين واليابان ، فقد حدث أثناء الحرب الأسبانية الأمريكية عام ١٨٩٩ أن احتلت أمريكا بلاد الفيليبين ، وكان من بين المطالب الأولية التى تعهدنا للشعب الفيليبينى بتحقيقها أننا سنمنحهم الاستقلال بعد أن يصلوا إلى مرحلة من الأهلية لمباشرة الحكم الذاتى ، ولم يكد يمر مائة عام على الفيلبين تحت الحكم الأمريكى حتى أصبحت الديمقراطية حدثاً جديداً فى حياتهم ، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى العمل المتواصل من جانبنا للاستجابة لحركة

الوعي الجديد ، فوضعنا أسساً لنظام تعليمى شامل باعتبار أن الديمقراطية لا يمكن أن تنمو نمواً صالحاً إلا فى ظل مجتمع مثقف مستنير ، وانتشرت المدارس المختلفة والمعاهد العليا فى جميع أرجاء البلاد ، وتقرر أن تحصل الفيلبين على استقلالها عام ١٩٤٤ لولا قيام الحرب العالمية الثانية .

ولم يأت عام ١٩٤٦ حتى كان هذا الاستقلال عملياً وممكناً ، فمنحت للفيلبين استقلالها وحريتها كاملتين .

أما عن اليابان فأظن أنه ليس ثمة داع لأن أذكر أمامكم ماهو معروف لديكم عن مدى ما وصل إليه النظام الديمقراطى هناك بعد الحرب العالمية الأخيرة .

ثانيا ــ حصلت الولايات المتحدة فى مراحلها التاريخية المختلفة على رصيد ضخم من التجارب والخبرات فى ميادين النظم الحكومية ، ومن الممكن أن يكون لهذه التجارب أثر طيب يساعد الدول الآسيوية فى نجاح محاولاتها لتطبيق النظم الديمقراطية .

وأعتقد ــ كما سبق أن قلت ــ بأن لكل دولة ظروفها الخاصة وشخصيتها المستقلة وطرائق حياتها المعينة ، إلا أن هناك بعض التجارب التى مرت بأمريكا واستفادت منها يمكن أن توجد فى أى مكان آخر ؛ فقد أوضح مستر ديبا ــ مثلا ــ فى آخر جلسة من جلسات مجلس الشيوخ فى مدينة جوهانى أن المجتمع الاشتراكى هو الذى يتحقق فيه مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة فى الحقوق والضمانات ، ويستطيع كل فرد فيه ــ ذكراً كان أو أنثى ــ أن يحصل على حريته الكاملة فى اختيار الوسيلة التى ينجح بها فى تطوير حياته . . . ولاشك فى أن هذه صورة موجودة فى المجتمع الأمريكى .

ولقد أعلن شرى نهرو ـ واتفق معه فى هذا الرأى ـ أن المساواة بين جميع الأفراد مسألة تتصدر أمهات المسائل الهامة، وأن الإنسان يستطيع أن يبنى مجد أمته كما يبنيها التقدم العلمى . وهذا فى الواقع هو الهدف الأسمى للديمقراطية الحقة .

غير أن الديمقراطية لم تنجح فى جميع الدول على السواء، لأن جذورها فى بعض البلاد لم تكن قد تأصلت بعد بسبب ظهور التيارات الانحرافية فيها ، وكان نتيجة ذلك أن حلت بأولئك الذين يؤمنون بالديمقراطية بعض المآسى كما أصيبوا بخيبة الأمل . وعلى الرغم من أن الشعب الأمريكى فى بعض الأحيان قد أحس بهذا الشعور إلا أن إيمانه بالديمقراطية لم يضعف ولم يتزعزع وكان يحس دائماً بأن هذه الخسائر التى تحيق به لابد وأنه سيعوضها إن آجلا وإن عاجلا . . وانه لما يسعدنى حقا أن أعلن هنا فى هذا الاجتماع أن بلادى قد وقفت وستظل تقف الى جانب الديمقراطية فى كل مكان .

ولقد أصبح من واجبنا جميعاً ، بغض النظر عن البلد الذى جئنا منه أو القارة التى ننتمى إليها، أن ندافع عن حقوق الإنسان وأن نقف بجانب كل دولة تصر على تطبيق النظام الديمقراطى الصحيح . وهذا واجب صعب وشائك للغاية ويبدو أنه ليس له نهاية .

وما دامت العدالة والحرية والمساواة والأخاء ، وهى حقوق أساسية لكل إنسان ، لم تتوفر بعد لجميع السكان فى جميع أنحاء العالم ، فإن كفاحنا وواجبنا وجهودنا ستظل قائمة ولن تتوقف .

كلمة

ميان زين الدين

المندوب السامي للباكستان في الهند

سيدى الرئيس . . .

سيداتى، وسادتى .

أعددت موضوعى هذا قبل الاجتماع بثلاثة أيام أو أربعة فقط ، وأشعر بعد أن استمعت إلى حديث كل من شرى نهرو والدكتور راو والسفير الأمريكى ، أشعر بأننى مضطر إلى الاستعانة ببعض ما جاء فيها .

سادتى . . .

حاولت أن أحصر موضوعى فى الحديث عن « مشاكل الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا » . ولذلك فان الدول الأوربية أو غيرها من الدول الغير أسيوية لن يأتى لها ذكر إلا على سبيل المثال أو التوضيح . وأحب أن أبدأ حديثى أولا بعرض موجز لمعنى الديمقراطية كما جاء فى موسوعة شامبر :

« يختلف معنى كلمة ديمقراطية بين كاتب وآخر ، ولا يعود هذا الاختلاف الى استعمال كلمة ديمقراطية بشكل غير دقيق فقط ، بل يرجع كذلك إلى أن مفهوم كلمة « الديمقراطية » يختلف باختلاف المذاهب السياسية التى تسود شتى بقاع العالم فى هذه الأيام .

ومع كل هذا فانه يوجد مدلول عام لمعنى الديمقراطية ، فالديمقراطية هى التى تحقق مجتمعاً يتمتع فيه جميع أعضائه بالمساواة والحرية ، ويقبل — داخل حدود معنية — كل القرارات التى تتخذها الأغلبية عن طريق الاقتراع أو التصويت العادل ، وكلما حاولنا توضيح هذه النقاط ظهرت عناصر الاختلاف بينها ، فلو تساءلنا مثلا عن هذه الأشياء التى يجب أن يتساوى فيها أعضاء المجتمع لوجدناها مسألة نسبية تختلف من كاتب لكاتب كذلك الحال فيما لو تساءلنا عن ماهلية للشىء الذى يجب أن يتحرر منه أعضاء المجتمع ، وأى شىء سيفعلونه فى نطاق هذة الحرية ، وهل هناك حدود لما يمكن أن تقرره الأغلبية ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هى هذه الحدود ؟ وما هى الشروط التى يجب توفرها لكى يكون التصويت عادلا ؟ الخ » .

إن الوصول إلى المعنى الصحيح لكلمة « ديمقراطية » يتوقف على فهم الأجزاء التى تتألف منها الكلمة. فهى مكونة من ديمو — قراطية ومعناها حكم الشعب ، أو المجتمع الذى لايستثنى أحداً من أعضائه — وسيأتى ذلك — تماماً كما نستعمل كلمة أرستوقراطية التى تعنى حكم النبلاء ، وكلمة بلوتوقراطية التى تعنى حكم الأغنياء ، وثيوقراطية أى حكومة رجال الدين ، وبيروقراطية أى حكومة الموظفين الخ . فهذه الكلمات لا يمكن لنا أن نفهم معانيها على وجه الدقة إلا إذا عرفنا معنى كل جزء من جزئيها على حدته . .

وكلمة ديمقراطية — كما سبق أن قلنا — تتألف من جزئين هما ديمو — قراطية فكلمة « ديمو » مأخوذة من كلمة ديموس التى تعنى « الشعب » أو « عامة الشعب » ، أو تعنى أيضاً عدم استثناء جماعة أو طائفة .
والديمقراطية فى ضوء هذا التفسير الأخير تعنى المجتمع الذى

لا يوجد بين أفراده أو جماعاته من يستثنى من الإسهام فى جهاز الحكم أو من التمتع بخيراته » .

وإنى لأذكر معنى لسولون يؤكد فيه أن شكل الحكم مسألة نسبية ، فهو يقرر أن الديمقراطية والدكتاتورية ليسا معنيين منفصلين عن بعضهما تماماً فأى ديمقراطية فى مجتمع قد تعتبر دكتاتورية فى مجتمع آخر ، ونحن نعرف مثلا أن النظام الديمقراطى لدى اليونان لم يكن يسمح لغير الأحرار بالإدلاء بأصواتهم ، وقد يكون «هؤلاء الأحرار» من الفريق الذى لا يمثل الأغلبية فى المجتمع .

وإذا ما أخذنا كلمة ديمقراطية على أنها تعنى « الشعب » وتشمل كل أفراد المجتمع ، اتضح لنا أن المجتمع الديمقراطى مجتمع ليست فيه طائفة حاكمة وأخرى محكومة وإنما هو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ، وهذا هو المعنى الذى أراده « لنكولن » عندما عرف الدولة الديمقراطية بأنها الدولة التى توجد فيها « حكومة تنبثق من الشعب بواسطة الشعب وتعمل لصالح الشعب » وهذا هو هدفنا الذى نريد أن نحققه فى آسيا .

لقد ظهرت الديمقراطية البرلمانية — التى نعرفها اليوم — نتيجة للحركة التى قام بها بارونات الإقطاع البريطانى منذ ٧٠٠ سنة تقريباً ، عندما كبلوا أيدى الملك جون بالقانون الذى وضعوه أمامه ، وتقول كتب التاريخ إن الهدف الذى كان يسعى إليه هؤلاء الإقطاعيون لم يكن إلا حماية مصالحهم من أطماع الملك جون ، الذى لم يكن فى الواقع إلا أكبر بارون بينهم فى عصر الإقطاع ، ولو قيل يومئذ إن للشعب الحق فى أن يشترك فى الحكم لأصاب البارونات هلع شديد . ولكن مبادىء الديمقراطية النيابية التى تطبق اليوم فى بريطانيا تستحق منا كل إعجاب وتقدير ، لأنها قد

حققت خيراً كثيراً للشعب الإنجليزى ، ولأنها حالت بين الحكام وبين قيامهم بأى عمل لا توافق عليه الأغلبية ، إلا أن الدقة العلمية تقتضينا أن نذكر أن تاريخ الحكم البريطانى لا يخلو من حوادث تتناقض مع هذا الاتجاه ، فكثيراً ما حدث خلال الأزمات وأوقات الحروب التى كانت تمر بالشعب الإنجليزى أن نحيت الديمقراطية جانباً ما وظهر أسلوب أوتوقراطى يحكم البلاد لفترة مؤقتة .

أما ديمقراطية اليونان فى عهدها القديم فلم يكن يتمتع بها إلا طبقة الأحرار من الرجال ، فهم الذين كانوا يجتمعون ليضعوا أسس النظم الإدارية، وكان عددهم قليلا ، أما غير الأحرار من أبناء الشعب اليونانى فلم يكن لهم نصيب فى كل هذا ، ولقد كان من أهم أسباب نجاح هذا النظام أن معظم المواطنين الأحرار كانوا متعارفين فيما بينهم، ونجح النظام الديمقراطى فى روما ، لأن هذه المدينة كانت صغيرة نسبياً ، ولأن رجالها من الأحرار هم الذين كانوا يتمتعون وحدهم بالحقوق السياسية ، وبعد أن أصبحت روما امبراطورية كبيرة فشلت هذه الديمقراطية ، كما فشل تطبيق قواعدها فيما يتعلق بنظام مجالس الشيوخ ، واستبدل هذا النظام بنظام الحكم الأوتوقراطى الذى بدأه أوغسطس .

ولقد ظلت الديمقراطية البريطانية تتطور شيئاً فشيئا ، ولعل ذلك راجع إلى أن الإنجليز يعيشون فى منطقة منعزلة . ولم يتعرضوا للغزو من الخارج ، بل عاشوا داخل جزرهم آمنين مطمئنين . ولكن إدارة الأجهزة الحكومية — حتى فى بريطانيا نفسها — قد ظلت حتى منتصف القرن الماضى مقصورة على عائلات ارستقراطية يتراوح عددها بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ عائلة ، ولذلك فان نظام الحكم فى بريطانيا لم يكن حتى منتصف

القرن الماضى نظاماً ديمقراطياً بالمعنى الدقيق بالرغم من وجود مجلس البرلمان بقدر ما كان حكماً تتمتع فيه الأقلية بحق السيادة والسلطان . ولم يصبح الحكم فيها ديمقراطياً بالمعنى الذى يعرفه العالم اليوم إلا منذ ثلاثين أو أربعين عاما فقط ، بعد أن مرت البلاد بفترة طويلة من التجارب .

ولا تزال المرأة حتى يومنا هذا فى بلد مثل سويسرا التى تعتبر من أرقى بلاد أوربا ، لا تزال المرأة فيها محرومة من حق الانتخاب .

أيها السادة . . .

إذا أردنا أن ندرس حقاً مشاكل الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا ، فان علينا أن نطالع أولا جزءاً كبيراً من التاريخ حتى نتعرف على هذه المشاكل لأن تجاربنا فى مجال النظم الديمقراطية قصيرة الأمد إلى حد ما ، ولأنها تجارب عديمة الأثر. ولعل أهم سبب لذلك هو عدم وجود مصدر تاريخى يوضح لنا كيف دخلت الديمقراطية الغربية بلاد آسيا ، وما هى مراحل طورها . .

ولكى أضع النقط على الحروف أرى نفسى مضطراً إلى أن أتعرض لتاريخ بعض الدول الأسيوية . فالهند مثلا لم تكن تعرف فى عهدها القديم ما نعرفه نحن اليوم باسم الديمقراطية ، ولقد بدأ العهد الإسلامى فى تاريخ الهند بعد غزو الحكام المسلمين لها ، وإنشائهم نوعا من النظام الأوتوقراطى فيها ، وعلى الرغم من أن هؤلاء الحكام قد تركوا فى تاريخ الهند صفحات خالدة من المجد والفخار ، فاننا لا نستطيع أن نقول إنه كان لكل الفرد الحق فى الاشتراك فى إدارة جهاز الحكم .

ثم جاء الحكم البريطانى فى الهند فكان حكماً أوتوقراطياً بالمعنى الحرفى ،

واستمر كذلك مدة قرن ونصف القرن تقريباً ، حتى أصبح للمثلين الهنود الذين يجرى انتخابهم فى ظل قوانين محددة ، الحق فى دخول المجالس الحكومية العليا .

وفى إيران لم يكن للنظم الديمقراطية وجود حقيقى حتى عهد قريب ، ثم أخذ النظام النيابى يغزو بلاد إيران تدريجياً خلال القرن الحالى فقط .

ولم تظهر المجالس النيابية فى تركيا إلا بعد قيام ثورة « تركيا الفتاة » فى أوائل هذا القرن ، ومع الأسف لم يستمر هذا النظام لفترة طويلة من الزمن ، فقد قامت الحرب العالمية الأولى ، وخرجت منها تركيا ، بعد أن حاقت بها الهزيمة ، دولة مفككة الأوصال ، ثم قام مصطفى كمال يبعث فيها الحياة من جديد ، فوضع دستوراً ديمقراطياً ، ولكنه بالرغم من وجود هذا الدستور ظل يحتفظ بجميع السلطات فى يديه حتى يوم وفاته .

ولم تكن سوريا ولبنان والعراق إلا دولاً ولدت بعد انهيار الامبراطورية العثمانية ، وأخذت بعد أن حصلت على استقلالها — تطبق نظام الحكم النيابى الديمقراطى ، وكلنا يعرف مدى ما واجهته هذه الدول من مشاكل لا حصر لها فى هذا المجال .

ولا داعى لأن أتحدث عن المملكة العربية السعودية أو المملكة اليمنية لأن كل المحاولات التى بذلت لتطبيق الديمقراطية الغربية فى هاتين المملكتين قد باءت بالفشل حتى وقتنا الحاضر .

وإذا ما اتجهنا إلى مناطق شرق آسيا وجدنا أن بورما لم يكن فيها نظام ديمقراطي إلا قبيل الاستقلال بفترة قصيرة ولم يلبث هذا النظام أن استبدل بنظام دكتاتورى .

ولم يكن الطريق الذى سلكته سيام طريقاً سهلا ولا مزداناً بالزهور فهى لا تزال تكافح فى سبيل إقرار الحياة الديمقراطية بين شعبها . كذلك لم تتمكن معظم دول آسيا الشرقية الأخرى من تطبيق نظام الحكم الديمقراطى فى بلادها بطريقة مرضية .

أما الصين فهى دولة أسيوية كبيرة جداً، لها تقاليدها الخاصة فى الحكم ولكنها تعيش اليوم فى ظل النظام الشيوعى ، ولا أجد داعياً للحديث عنها .

ولقد أدخل النظام النيابى الديمقراطى فى اليابان خلال النصف الأخير من القرن الماضى ، ثم وضع الجنرال ماك آرثر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية دستوراً جديداً لليابان ينص على قيام حكومة نيابية صحيحة ولكن هذا الدستور قد واجهته كثير من الصعوبات التى حالت دون تنفيذه . . . على أن من الأوليات التى نعرفها عن الشعب اليابانى هى أنه شعب أحرز تقدماً واسعاً فى مختلف الميادين ولم يعد بين أبنائه مكان لجاهل أو أمى ولذلك أصبح الشعب هناك يدرك تماماً واجباته وحقوقه .

وفى إندونيسيا ظهرت الحكومة النيابية بعد خروج الهولنديين منها ولكن الأندونسيين قد واجهوا أيضاً كثيراً من المشاكل والصعاب . أما بالنسبة لبلادى « باكستان » فلم يكن تاريخها إلا تاريخ الهند حتى يوم التقسيم ، ثم بدأنا حياتنا السياسية بعد الاستقلال بادخال النظام الديمقراطى النيابى ، وكانت التجارب التى مرت بنا قاسية ومريرة ، والواقع أننا لم نتمكن من تدعيم الاستقرار فى بلادنا بسهولة ويسر ، فقد فشل رجال السياسة عندنا فى الوصول إلى المستوى الذى كنا نتوقعه على أيديهم ، وأخيراً وجد الجنرال محمد أيوب خان ضرورة إلغاء العمل بالدستور وإعلان الأحكام العرفية حتى نتمكن من القضاء على الفساد .

إلا أن الهند كانت أكثر منا حظاً، بالرغم من الصعاب التي واجهتها، كما أشار إلى ذلك شرى نهرو فى إحدى خطبه .

ولعل هذه الصورة التي قدمتها لحضراتكم ليست مشجعة إلى حد ما ، ولكنها الحقيقة التي يجب أن نذكرها ، فان انعدام التقاليد الديمقراطية فى آسيا قد جعل من الصعب علينا أن نحل مشاكلنا فى وقت قصير، ويجب أن نعرف أن النظام الديمقراطى الانجلو ساكسونى لم يصل إلى مستواه الذى نعرفه اليوم إلا بعد مرور عدة قرون عليه ، ونحن هنا فى آسيا نحاول أن نقفز من فوق هذه القرون الزمنية والتاريخية حتى نصل إلى ما وصل إليه غيرنا خلال فترة طويلة ، وقد يكون من الممكن أن تقوم الديمقراطية قائمتها فى بلادنا إذا كنا جادين فعلا فى الأخذ بنظمها على وجه دقيق . إن مشكلتنا تكاد تنحصر فى وجود شجاعة كافية لكى نعلن أمام شعبنا عن حقوقه ونرشده إلى واجباته .

ولا شك فى أن الطريقة التي حصلنا بها على تعليمنا خلال القرن الماضى تجعلنا نفهم الديمقراطية بصورة غير واضحة ، فمعظمنا يحاول دائماً تقليد نظم حكومية وإدارية معينة نجحت فعلا فى الدول الغربية خاصة فى المملكة المتحدة . ومن الخطأ الفاحش جداً أن ننقل نظم هذه الدول التي طبقت فى بلادها بعد سلسلة من التجارب الطويلة التي مرت بها ، فلهذه البلاد ظروف وأحوال تختلف عن ظروفنا اختلافاً كلياً ، فتاريخنا وطبائعنا وثقافتنا وأوضاعنا الاقتصادية وطرائق معيشتنا تتباين إلى حد كبير عن مثيلاتها فى الدول الغربية .

إن اقتصادنا يعتمد على الأرض ، والقرية عندنا عامل حيوى بالنسبة لحياة الملايين من أبناء شعبنا ، ولذلك فإن من الطبيعى جداً أن نجد أن

النظم الحكومية وكثيراً من تقاليد الدول التى أحرزت تقدماً عظيما فى الميدان الصناعى قد لا تنجح فى آسيا . . فقد أصبح واضحاً أن وجود شكل للحكم الديمقراطى فى الدول الآسيوية لم يعد كل شىء بالنسبة لنا ، فان علينا أولا أن نقضى على الفقر وأن نحل مشكلة كثافة السكان المتزايدة وأن نخلق فرص العمل أمام الجميع ، وأهم من هذا كله يجب أن نثقف أبناء شعبناء إذا كنا نرغب حقا فى أن يكون للديمقراطية أثر فعال ، لقد قاسينا الكثير فى باكستان من شعبنا الذى لم يصل بعد إلى مستوى طيب من التعليم ، فهو شعب سهل الانقياد ، يستطيع رؤساء الأحزاب وغيرهم من المهرجين السياسيين أن يسيروه طبقاً لميولهم وأهوائهم . وهكذا نرى أيها السادة أن نشر التعليم ورفع مستوى معيشة الفرد من أهم الواجبات التى يجب أن نحققها قبل أن نطبق أشكال الديمقراطية .

ولقد أعلن رئيس جمهورية باكستان أنه سيقضى على رواسب العهد الماضى ، وأنه بصدد تطبيق نظام جديد يستطيع ممثلو الشعب فى ظله أن يسهموا مساهمة فعالة فى أجهزة الحكم ، واقترح سيادته قيام حكم جمهورى يتم عن طريق الانتخابات ، وطالب بسلطات مطلقة تمكنه من تأدية واجباته حيال الشعب الباكستانى دون خوف من المؤامرات والفتن .

وأرجو مخلصاً أن تنجح هذه التجربة فى بلادنا لأن فى نجاحها تحقيقاً للديمقراطية فى أحسن صورها .

كلمة
الدكتور جوليوس كاتز
سفير بولندا

سيدى الرئيس . . .

سيداتى ، سادتى .

أشكر أعضاء المكتب المنتدى للدراسات البرلمانية ، كما أشكر السيد رئيسه على إتاحتهم لى فرصة الاشتراك فى هذا الاجتماع ، وهذه هى المرة الثالثة التى أتشرف فيها بالحديث فى مؤتمر ينظمه المكتب .

لقد عالج المؤتمر الأول بعض المشاكل الاقتصادية ، كما عالج مشكلة نزع السلاح وحظر التجارب الذرية . وأعتقد بأن هناك صلة وثيقة بين الموضوع الذى عولج فى العام الماضى والموضوع الذى نحن بصدده الآن ، فالاهتمام بمشاكل الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا ليس إلا نتيجة منطقية ومباشرة للاهتمام بالمشاكل التى تناولناها فى العام السالف .

واجتماعنا فى الهند بالذات لمناقشة مشاكل الديمقراطية فى آسيا أمر له مغزاه ، فالهند دولة ديمقراطية كبرى تلعب اليوم دوراً بارزاً فى الشئون الآسيوية والشئون الدولية أيضاً ، ولقد كان من حسنات هذا الاجتماع أن افتتحه شرى نهرو الذى يعتبر من أبرز الزعماء الآسيويين . ولا شك فى أن القضايا الخطيرة التى وضعها أمامنا هذا الزعيم تدل دلالة واضحة

على مدى الاهتمام المتزايد بمستقبل الديمقراطية فى آسيا .

ولقد ترددت كثيراً بعد أن تلقيت الدعوة للاشتراك فى هذا المؤتمر لأننى أحسست ، باعتبارى رجلا أمثل بلداً بعيداً عن آسيا ، أن من الصعب على أن أتحدث عن مشاكل الديمقراطية ومستقبلها فى دول لست منها ، إلا أننى وجدت أن لهذا البعد فائدة معينة ، فالواقع أننى أستطيع أن أقدم هذه المشاكل بصورة أعم وأشمل ، وأستطيع أيضاً أن أضع مقارنة لها مع مثيلتها فى دول مختلفة . هذا فضلا عن أن هناك عاملين مشتركين نلمحهما دائماً فى ثنايا التاريخ عندما ندرس تطور الديمقراطية فى كل من بلدينا ، فنحن نعرف أنه فى الوقت الذى أخذت فيه الديمقراطية تتطور فى دول الغرب كانت آسيا وبولندا تئن تحت وطأة الاستعمار الأجنبى ، الأمر الذى كان سبباً فى حرماننا من مزاولة حقنا الديمقراطى فى حكم بلادنا بأنفسنا .

واتفق ظهور عصر الانطلاق والحرية والديمقراطية فى أوربا مع حركة الغزو الأجنبى لمعظم دول آسيا . وفى الوقت الذى قامت فيه النهضة الأوربية ، كانت آسيا تدخل فى عصر من الظلام الذى أسدله الاستعمار عليها . فلقد فقدت الهند استقلالها تقريبا فى نفس الوقت الذى حصلت فيه الولايات المتحدة على استقلالها ، وكان انتصار الثورة الفرنسية قد جاء فى نفس الوقت الذى جرى فيه تقسيم بولندا ، وهو الحادث المشئوم الذى كان سبباً فى حرماننا من التمتع باستقلال بلادنا مدة تقدر بحوالى ١٢٥ عاماً .

وإذا ما تتبعنا الاتجاه التاريخى لتطور الحركة الديمقراطية النيابية فى أوربا وجدنا أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود المجتمع البورجوازى الذى يقوم على مبادىء الاقتصاد الرأسمالى ، وعندما عجزت الدول الآسيوية

عن ملاحقة هذا التطور ، كان لذلك أثر فعال واضح فى حياتها السياسية والاقتصادية ، فان حالة التأخر التى كانت تعيش فيها بسبب حرمانها من الاستفادة من التقدم العلمى والتطور الصناعى الحديث ، حال بينها وبين حصولها على نوع من الديمقراطية السياسية .

وإننا لنذكر أنه فى خلال القرن السابع عشر لم تكن هناك فوراق فى مستويات المعيشة أو المستويات الثقافية بين بريطانيا وروسيا والصين وفرنسا وبولندا والهند ، ولم تظهر هذه الفوارق إلا بعد قيام الثورة الصناعية الحديثة ، وما تلاها من حركة الاستعمار الجديد ، ووجود الأحداث التى جاءت نتيجة لذلك . وكانت هذه هى العوامل التى عمقت هوة الفوارق والاختلاف بين هذه الدول ، وأدت إلى وجود هذه الحالة من التأخر .

وفى بداية القرن التاسع عشر كانت فلسفة التطور الرأسمالى تقوم على أساس أن حرية البورجوازية فى بلادها تتطلب تأخير التطور الاقتصادى فى المناطق المستعمرة أو شبه المستعمرة . وهكذا كان لابد — لكى ينمو اقتصاد دول غرب أوربا — أن تظل الدول الآسيوية مصدراً لإنتاج المواد الخام الرخيصة . . وهذه هى دائماً طبيعة كل مجتمع رأسمالى .

وعلى الرغم من أننا نسمع فى كل وقت أن حركة المد الاستعمارى قد توقفت ، فاننا لانزال نشاهد توسعاً من جانب بعض الدول الكبرى على حساب الدول الصغرى ، ولقد أشار شرى نهرو إلى هذا المعنى فى خطابه الأخير الذى ألقاه فى البرلمان الهندى عندما قال :

« إن الدول التى تدعى أنها دول العالم الحر تعيش فى ظل نظام

دكتاتورى غريب ؛ فليس لديها مانع من أن تقوم رفاهيتها على حساب حرية الشعوب الأخرى، ولعل من أكثر الأمور تناقضاً أننا نرى أولئك الذين يدعون أنفسهم باسم « العالم الحر » لا يعارضون وجود الحكم الاستعمارى أو سياسة التفرقة العنصرية .

ومن هنا تظهر أهمية الاستقلال بالنسبة لتحقيق التقدم الديمقراطى . وليس النظام الاشتراكى - كما رآه زعماء حركة التحرير الهندية - إلا قاعدة أساسية لتدعيم الاستقلال . فقد رأى هؤلاء الزعماء أن الاستقلال بدون ديمقراطية وبدون مساواة اجتماعية لن يكون إلا ظلا فقط للاستقلال ولا صلة له بحقيقة الحرية ، وانعدام الديمقراطية يعتبر فى حد ذاته خطراً يهدد الاستقلال . وهذه هى المبادىء التى عاشت عليها حركة الاستقلال فى بولندا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

أيها السادة . . .

إن أول سؤال يقفز إلى أذهاننا جميعاً عندما نتحدث عن الديمقراطية هو ماذا تعنى هذه الكلمة على وجه التحديد ؟ ولا أحب أن أحمل هذه الكلمة أكثر مما تتحمل من المعانى ، فلقد أصبح من الضرورى أن نحدد مفهومها تحديداً دقيقاً حتى لا نتكلم عن شىء ونحن نعنى به شيئاً آخر يختلف عنه كل الاختلاف .

كلنا يذكر بلا شك عبارة إبراهام لنكولن المأثورة التى رددها أكثر من متحدث فى هذا المؤتمر وهى « حكم الشعب بالشعب للشعب » كذلك وضع الدكتور راجندا براساد تعريفاً للديمقراطية فى خطابه الذى ألقاه

أخيراً فى إندونيسيا فقال « إن الحكومة الديمقراطية هى التى تحكم بموافقة المحكومين » .

وسمعنا أيضاً تعريفات للديمقراطية عند جيفرسون ولوك وغيرهما وكلنا بلا شك موافقون على صحة هذه التعريفات ، إلا أننا نلاحظ اختلافاً بيناً فى الرأى حين نطبق معانى هذه التعريفات .

فالنظام الديمقراطى النيابى يكاد يكون شيئاً واحداً فى كل من فرنسا وانجلترا . وأعتقد بأن هذه الديمقراطية النيابية ـ بالرغم من أهميتها ـ ليست المعنى الكامل للديمقراطية الصحيحة ، وليست فى الواقع إلا جانباً من جوانبها المتعددة التى لا يمكن أن تنجح نجاحاً تاما إلا إذا حققت الجوانب الأخرى ، على أن هناك خلافات كثيرة حول أى النظم الديمقراطية النيابية يعتبر نظاماً ديمقراطياً صحيحاً ؟ فالبعض يراه فى النظام البريطانى ، وآخرون يرونه فى نظام الانتخاب النسبى للأحزاب المختلفة ، وفريق ثالث يؤكد وجوده فى نظام الحكم الرئاسى كما هو الحال فى أمريكا .

ولست هنا بصدد الحكم على أى نتائج هذه النظم أفضل وأكمل ، ولكننى أحب أن أقول لحضراتكم إن الديمقراطية ليست فى الشكل ولا فى صيغة الدستور ولا فى مبادىء قوانين الانتخاب . . . فهذه كلها مسائل تستمد أهميتها من تطبيق السياسة القائمة ، ولكن الديمقراطية الحقة أكبر من هذا وأهم ، والديمقراطية السياسية لا يمكن أن تكون صحيحة دون وجود الديمقراطية الاقتصادية .

فنحن لا نستطيع أن نقول إن إجراء الانتخابات الحرة مرة فى كل خمس سنوات أو ست أو أكثر ، مهما كان جو النزاهة الذى تتم فيه هذه

الانتخابات ، لا نستطيع أن نقول أنها كسب سياسى كبير بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فى حالة قاسية من الفقر والحرمان ويعانون شظف العيش وقسوة الحياة ، ويصبح عليهم أن يكافحوا فى مشقة وتعب كى يحصلوا على أسباب الحياة البسيطة .

إن الديمقراطية الحقيقية — خاصة فى الدول التى تأخر تطورها — لا يمكن أن يكون لها وجود عملى إلا إذا حققت الجانب الاقتصادى فيها .

ولقد أعرب عدد كبير من رجال السياسة عن استيائهم الشديد لاختفاء بعض مظاهر النظام الديمقراطى وظهور أشكال من الديكتاتوريات فى الوقت نفسه ، ولا أستطيع أن أقلل من أخطار وجود مثل هذه الأوضاع ولكننى أؤكد لكم أن السبب فى وجود هذه الحالة ليس مرجعه إلى عوامل آسيوية فقط بل جاء نتيجة للإيحاء والتأييد الأجنبى ، فقد تعود الاستعمار أن يضع مثل هذه السياسة حتى يخلق لنفسه فرصة يتذرع بها للتسلل إلى دخول بعض الدول الآسيوية .

وأعتقد بأنه على الرغم من ظهور هذه النكسات يرى رجال التاريخ أن نقطة التحول التى حدثت فى المحيط الدولى بين النصفين الأول والثانى من القرن العشرين وكذلك فى خلال العشرين سنة التى تقع بينهما ، ليست هى عصر القنبلة الذرية أو التكتلات العسكرية ، وإنما هى هذه الفترة الهامة التى شهدت ثورة آسيا الجديدة التى أخذت تعمل على تحقيق النظام الديمقراطى ، وهى ثورة كان لها من غير شك أثر واضح فى تقوية مبادىء الديمقراطية العالمية وترجيح كفة ميزان القوى التى تساند السلام .

كما أن هذه المكاسب الديمقراطية والانتصارات الكبيرة التى حققتها

كل من دول آسيا والشرق الأوسط ، وهى التى تمكنت أخيراً من طرد الاستعمار والقضاء على النظام الإقطاعى ، لم تغير وجه هذه القارة فحسب بل رفعت من مكانة القوى الديمقراطية العالمية ، وحددت كذلك ملامح هذه الفترة التى نعيشها .

وعلى الرغم من هذه النكسات التى أصابت الديمقراطية ، وعلى الرغم أيضاً من حالة التذمر بسبب فشل الديمقراطية فى تأكيد نتائج ملموسه على الرغم من كل هذا ، فليس هنلك مايدعو إلى اليأس ، إذ أن هذه الأسباب أسباب حتميه يجيب أن تظهر فى هـذه الفترة التى أخذت فيها الجموع الشعبية ، خاصة فى آسيا وافريقيا ، تحتل مكانها الطبيعى فى موكب التاريخ .

وأرى أن هناك مبررات كثيرة للتفاؤل ، فلقد انهزم الاستعمار فى آسيا بالرغم من أنه ما زال يحاول الرد على هزيمته ، وانتهى عهد فاسكودى جاما ، ولن يعود مرة ثانية بعد هذه اليقظة الواسعة التى عمت معظم بلاد آسيا ، وتقفز الصين اليوم قفزات واسعة جدا إلى الأمام ، كما أن المجتمع الإشتراكى فى الهند ووجود الديمقراطية الموجهة فى اندونيسيا يؤكدان تحقيق المستوى الاجتماعى والاقتصادى الفاضل ، ولقد دخلت كل من فيتنام وكوريا الديمقراطيتين حياة جديدة ستنتهى حتما إلى تحقيق الوجود الإشتراكى ، ولا شك فى أن القضاء على الإقطاع وتنفيذ برامج الإصلاح الزراعى والإقتصادى فى غرب آسيا ستبدأ عهداً جديداً وتقدما شاملا بفضل إصرارها على تحقيق القومية العربية وتأكيد المبادىء الديمقراطية .

لقد أصبحت آسيا المعاصرة قارة الجموع الشعبية التى تبحث لنفسها عن أقصر الطرق المؤدية إلى وجود المجتمع الذى تنعدم فيه أسباب التأخر وتظهر فيه تباشير التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وهذا دليل

على الاهتمام بتدعيم الأسس الديمقراطية . على أننا فى الوقت نفسه نحذر دول آسيا من أتباع سياسة الأحلاف العسكرية ، لأنها من أخطر العوائق التى تعود بحركة تطورها إلى الخلف ، وتعطى فرصة للإستعمار كى يجثم على قلب قارة آسيا مرة أخرى فى صور وأشكال جديدة .

إن مستقبل التطور الديمقراطى فى آسيا يعتمد على عدة عوامل أهمها تحسين العلاقات بين مختلف دول العالم ، وخلق جو من التعاون بين شعوب القارات كلها ، وبذل الجهود المثمرة فى داخل كل دولة آسيوية .

وأعتقد بأن أهم وسيلة لتحقيق الديمقراطية فى بلادنا جميعاً هو التكتل ضد سياسة الحرب وما يمهد لها ، والعمل على إقرار السلام العالمى فى هذا الوقت الذى نجح فيه الإنسان فى غزو الفضاء ، واختراع الأسلحة الرهيبة وغدا العالم فى ظل هـذا التطور العلمى الجبار أصغر حجماً مما كان من قبل .

لقد أصبح كفاحنا من أجل السلام كفاحاً يتميز بطابع خاص ، ذلك لأن هناك علاقة مشتركة بين السلام والإستقلال فى كل من دول آسيا وأفريقيا ، وهذه حقيقة أكدها كل أعضاء مؤتمر باندونج ، كما أن التهديد بقيام حرب يعتبر أكبر خطر يواجه الاستقلال والديمقراطية ، ولسنا فى حاجة إلى أن نذكر مدى خطورة الأوضاع التى خلقتها الأحداث الأخيرة نتيجة الارتباطات بالأحلاف والتكتلات العسكرية ثم مدى تأثير هذه الأحداث فى نظمنا الديمقراطية ، ولهذا أصبحت آسيا تدرك أكثر من أى وقت مضى معنى الحاجة إلى تحقيق التعاون السلمى بين مختلف دول العالم ، وتحقيق فكرة نزع السلاح وحظر التجارب النووية ،

وتبذل الهند جهوداً جبارة لايجاد تفاهم على نطاق واسع بين الدول الكبرى حول مختلف المقترحات الخاصة بنزع السلاح وحظر التجارب وأيدت المشروع البولندى الذى يطالب بايجاد منطقة منزوعة السلاح فى أواسط أوربا .

ولما كانت الحروب من أهم العوامل التى تهدد الديمقراطية والاستقلال فى بلادنا ، فاننا سنظل دائماً ننادي باتباع سياسة التعايش السلمي ورفض كل دعوة للاشتراك فى التكتلات والأحلاف العسكرية .

إن تحقيق سياسة السلام ونجاح مشروع نزع السلاح يساعدان على خلق الوسائل الجديدة التى تمكن آسيا من تطوير حياتها والاستفادة من التقدم العلمى الحديث .

وعلى الرغم من وجود ميول هدامة لدى بعض القوى، فاننا لا نشك فى أن العلم سيبقى دائماً مصدر أمل لتحقيق مستقبل أفضل للجنس البشرى.

ولم يعد ثمة شك أيضاً فى أن التطور الاقتصادى فى آسيا مرتبط إلى حد كبير بتنمية التعاون الاقتصادى الدولى الذى يهدف إلى تحسين وسائل المعيشة لدى القطاعات الواسعة من سكان آسيا ، ويعتبر فى الوقت نفسه دعامة قوية لتأكيد الديمقراطية الاقتصادية .

وعلى جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاجتماعية أن تسهم مساهمة فعالة فى تحقيق التعاون العالمى ، وأن يكون هدفها من هذا التعاون هو العمل على تحسين المستوى المعيشى للشعوب التى تحررت أخيراً ، وعلى الدول الكبرى التى تقدم معونتها إلى غيرها من الدول المحتاجة أن تفعل ذلك دون قيد أو شرط .

إننا نعيش اليوم فى مرحلة تاريخية يتضح لنا فيها معنى الديمقراطية

أيها السادة . . .

إن الديمقراطية فى بولندا لم تعد مجرد كلمة عابرة ، بل أصبحت تعنى الاستقرار السياسى والاقتصادى وتمثلت بأوضح صورها فى نظام الحكم المحلى المستقل ، ونظام النقابات العمالية والصناعات المؤممة ، والحريات السياسية وحرية الرأى والاجتماع ، وإن الشعب البولندى الذى يؤمن إيماناً عميقاً بالديمقراطية ،شديد الرغبة فى التعاون مع دول آسيا للعمل على إقرار السلام ومنع الحروب وتدعيم النظام الديمقراطى ورفع مستوى الجنس البشرى .

كلمة

جنرال محمد عمر

سفير أفغانستان

سيدى الرئيس . . .

سيداتى ، سادتى .

كلنا يعرف أن النظم الحكومية فى العالم متعددة ، ولن أتحدث هنا إلا عن النظام الديمقراطى الذى يسود بلدى ، فنحن فى أفغانستان نؤمن بالمبادىء الديمقراطية إيماناً عميقاً ، كما نؤمن بالتقدم الذى نصل إليه فى ظل هذه المبادىء ، والديمقراطية فى أفغانستان ليست شيئاً جديداً ، بل هى كائن يمتد بجذوره إلى أعماق بعيدة فى التاريخ ترجع إلى أيام الحكم الآرى .

ولقد جاء فى دستور أفغانستان الذى عدلته الجمعية الوطنية الكبرى عام ١٩٣١ « أن حكومة أفغانستان حكومة ملكية ديمقراطية، وأن أعضاء الجمعية الوطنية الذين يبلغ عددهم ١٧٣ عضواً هم الذين يراقبون إدارة جهاز الحكم فى البلاد بيقظة تامة ، كما أن لهذه الجمعية الحق فى الموافقة أو عدم الموافقة على أى قرار تتخذه الحكومة ، وعندما تكون الجمعية فى عطلة رسمية ، تعرض الحكومة قراراتها على الملك للموافقة عليها ،

ولكن لابد من عرض هذه القرارات مرة ثانية على الجمعية عند استئناف انعقادها » .

أما من حيث نظام القضاء فى أفغانستان ، فانه نظام يسير على الأسس الديمقراطية الحقة . فله ثلاث مراحل : ابتدائى ، واستئناف ، وعالى .

وينص دستور أفغانستان على أن الملك هوالذى يعين رئيس الوزراء، الذى يقوم بدوره بتأليف الوزارة ، ويكون مسئولا أمام البرلمان .

كما ينص الدستور أيضاً على أن الملك هو وحده رئيس الدولة الدستورى ، ولا يفعل أى شيء إلا بموافقة الشعب .

وتقديراً للخدمات الجليلة التى حققها جلالة الملك الراحل محمد نادرشاه أصدرت الجمعية الوطنية الكبرى قراراً يقضى بأن يكون الحكم فى أفغانستان ملكياً وراثياً فى عائلة جلالته ، وفى أفغانستان لا يتدخل الملك فى الشئون اليومية العادية للحكومة .

وجلالة الملك محبوب جداً بين أبناء شعبه ، ذلك لأنه لا يدخر وسعاً فى بذل أقصى جهوده ، متعاوناً مع الحكومة فى حدود القانون ، للعمل على رفع المستوى المعيشى لشعب أفغانستان ، ويستهدف جلالته فى كل ما يحققه من أعمال صالح أبناء وطنه ورفاهيتهم ، ولهذا فان الأفغانستانيين يطلقون عليه بحق اسم « الملك الديمقراطى » .

ولقد شاهد كل من تقابل مع جلالته أثناء زيارته الأخيرة للهند مدى مايتمتع به هذا الملك من بساطة وإيمان عملى بالمبادىء الديمقراطية .

سادتى . . .

لعل من أوضح الأدلة على وجود المبادىء الديمقراطية في أفغانستان وجوداً عمليا هى تلك القوانين التى يتضمنها الدستور الأفغانى والتى تنص على أن كل أبناء أفغانستان مواطنون أفغانيون ، بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو الأصل ، وأنه لا يجوز محاكمة أى شخص أو سجنه إلا فى حدود القانون والعرف الإسلامى . كما أن لكل فرد مطلق الحرية فى اختيار العمل الذى يفضله ، ويجب أن تكون ممتلكاته الشخصية مصانة ومأمونة .

أضف إلى هذا أن القانون ينص على أن لكل مواطن الحق فى عرض شكواه على الوزارة المختصة ،فان لم تنصفه هذه الوزارة كان له الحق فى رفع أمره إلى رئيس الوزراء ، أو إلى جلالة الملك إذا أحس بأن رئيس الوزراء لم ينصفه .

ومن هنا نعرف أن الدستور الأفغانى قد قام على أسس ديمقراطية سليمة ، فالوزراء وكذا رئيس الوزراء مسئولون جميعا عن أعمالهم وأعمال وزاراتهم أمام البرلمان الذى يمثل الأمة بأجمعها ، والذى يتم انتخاب أعضائه بنفس الطريقة التى تتم بها الانتخابات البرلمانية فى الدول الديمقراطية الأخرى .

إن الجهود المتواصلة أمر لازم وضرورى لنجاح الديمقراطية فى آسيا ، وما لم تقم هذه الجهود على أسس سليمة ثابتة . فان النظام الديمقراطى سيكون عرضة لإصابته بنكسة قد تكون قاضية .

كلمة

السيد عمر ابوريشة

سفير الجمهورية العربية المتحدة

سيدى الرئيس . . .

زملائى المحترمين ،

سيداتى وسادتى .

تتضمن الديمقراطية مبدأين أساسيين يعتبران فى الواقع أهم مبادىء النظام الديمقراطى . . . هما : الموافقة ، والاشتراك فى الحكم .

والشكل التنظيمى الذى تتخذه الديمقراطية يتأثر ببعض حقائق معينة فى هذا القطر أو ذاك . ويعنى هذا أنه لا يوجد شكل واحد للديمقراطية يعتبر الشكل الوحيد الذى يجسد معنى الديمقراطية . وإننا لنتساءل كيف يتجلى عنصراً الموافقة والاشتراك بصورة واضحة فى دولة آسيوية أو افريقية ؟ ولا شك فى أن لهذا السؤال أهميته لو نظرنا إلى الديمقراطية نظرة سليمة .

وفى كل المسائل التى تتعلق بالتطورات الإنسانية ، ترى أنه لا بد من تقرير الأسبقيات منها ، بين شتى الاعتبارات . ذلك لأن للإنسان بطبيعته ميل خاص إلى تحقيق كل رغباته دفعة واحدة . ويحدث فى بعض الأحيان أن ينظر الإنسان إلى كل حاجاته على أنها سواء ، من حيث ضرورتها وسرعة انجازها . ومهما يكن الأمر فان أهداف الإنسان

ورغباته لا يمكن أن تتحقق فى وقت واحد ، وإذا ما رجعنا إلى التاريخ وجدنا أن أساليب التفكير والعمل إنما تقوم بوظيفتها باعتبارها أجهزة للتحليل والتحقيق التى ستكون عوامل تسهيل لعمليات تقرير أولوية الأهداف التى يجب العمل من أجلها ، كما تؤدى هذه الأجهزة أيضاً وظيفة إبراز العلاقة بين مختلف الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ومنع الميل الفردى الذى يرى أن أحد الأهداف هو الهدف الوحيد الجدير بالاهتمام .

وعلى هذا تعتبر وظيفة الجهاز العلمى فى عملية التحليل مزدوجة لأنها :

١ ــ تقف حائلا أمام الافتتان والإعجاب بصورة الديمقراطية دون جوهرها .

٢ ــ خلق المفهوم الكامل لدور الإنسان ومصيره فى المجتمع البشرى .

وفى ضوء هذه الأسس يصبح من الضرورى أن نعرف وضع الديمقراطية فى الجمهورية العربية المتحدة . فلقد ظهرت هذه الجمهورية نتيجة لاندماج سوريا ومصر فى جمهورية واحدة ، وليس قيام هذه الوحدة بين الأقليمين الا تحقيقاً لجزء من أمانى الشعب العربى كله ، خاصة فى مصر وسوريا ، كما أنه تعبير عن إرادة شعبية ، وفضلا عن ذلك فان الظروف السياسية والتاريخية التى ظهرت فيها الجمهورية العربية المتحدة والأخطار التى تعرضت لها قد جعلت التضامن ضرورة حتمية لا مناص منها .

ولقد كان الوضع السياسي فى الجمهورية العربية يتميز بحالة من الطوارىء وذلك نتيجة للعدوان الثلاثى على السويس ، ونظراً لمناورات حلف بغداد

ضد الجمهورية العربية ، وماثلا ذلك فى الوقت الحاضر من المحاولات المتكررة لفصم عرى الوحدة والتضامن بين الصفوف العربية ، والأخطار الأكيدة التى تدبرها إسرائيل .

إن التضامن والوحدة الشعبية للدفاع عن الجمهورية العربية ومصالح الشعب العربى كله ليس إلا تعبيراً عن « الموافقة » الايجابية ودليلا على « المشاركة » فى المسئولية . . وهذه هى النقطة الرئيسية . . وفهمها يجعل ديمقراطيتنا واضحة . . .

فهذا التضامن الشعبي والوحدة الشعبية قد جاءا نتيجة للاعتداءات المتكررة ضد الجمهورية العربية ويعتبران استجابة طبيعية وحتمية لدولة لها كرامتها ، وتريد أن تحافظ على هذه الكرامة ، وتواجه كل مناورات الاستعمار . .

إن هـذا التضامن لا يعنى أنه لاتوجد لدينا تيارات أيديولوجية مختلفة ، أو أننا نحول بين قيام أهداف اجتماعية مختلفة ، بل إن الذى يعنيه هذا التضامن هو :

١ ــ أولوية الأهداف الوطنية لتحقيق الوحدة العربية والتحرر العربى .

٢ ــ مسئولية أصحاب الفلسفات الاجتماعية عن شرح وتوضيح معنى القومية العربية فى هذه المرحلة من تاريخنا .

ولاشك فى أن اتحاد الأهداف الوطنية وتحقيقها يجعل هذه الاتجاهات الاجتماعية المختلفة تتخذ لنفسها صوراً تنظيمية ، وهى التى تقوم بدور الأحزاب فى البلاد الأخرى . وهذا التغيير فى أفكار الناس لابد وأن

يأخذ شكلا منظما ، وهذا أمر لابد منه وإن كنا لا نتوقع حدوث خلافات عنيفة بين أصحاب شتى الآراء .

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تصحيحاً لأوضاع فاسدة ، كما كانت معولا مزق كل بيوت العنكبوت التى نسجتها مفاسد العهد البائد ، ونجحت الثورة فعلا فى تحقيق مبدأ اشتراك الشعب فى حياة الأمة وجعلته أكثر واقعية . لقد أصبحت الثورة فعلا عاملا من عوامل تحقيق النظام الديمقراطى فى مصر .

فقد قضت على كل النظم السياسية والاجتماعية التى كانت تعوق حركة التطور الإنسانى فى المجتمع المصرى وحققت أملا جديداً بين الجماهير . واستطاعت الثورة بفضل سياستها الخارجية الحكيمة أن تخلق وحدة قوية بين صفوف الشعب .

ولقد حاولت بعض الدول الغربية أن تسىء إلى سمعة الحكم فى سوريا حتى تتذرع بذلك للقضاء عليه ، وكانت هذه الكراهية من جانب الدول الغربية لسوريا راجعة إلى إيمان هذا البلد العربى بسياسة الحياد الإيجابى التى سارت عليها ، ولتضامنها مع مصر أثناء أزمة السويس .

وكانت هذه الدول قد حاولت ـ عن طريق سوريا ـ أن تعزل مصر أثناء هذه الأزمة بعد أن فشلت فى تحطيمها بوسائلها العسكرية الوحشية لقد فشل الغرب عموما فى تقدير أهمية القومية العربية ، وعندما سنحت الفرصة أمام السوريين ـ بالرغم من مؤامرات الغرب وتهديداته ـ سارعوا إلى تحقيق جزء من أمانيهم فى الوحدة العربية الكبرى فاندمجوا مع مصر وتكونت هذه الجمهورية العربية المتحدة .

سادتى . . .

حاول الاستعمار تحت ستار من الديمقراطية أن يسىء إلى الوحدة القومية فى كثير من الدول الآسيوية والأفريقية . فقد خلق خلافات مفتعلة كأساس لوجود ما يسميه بالنظم النيابية فى كينيا وفى قبرص وعدن والجزائر وغيرها .

ولا يقصد الاستعمار من وراء تطبيق هذه النظم التى يسميها نظماً برلمانية إلا خداع هذه الشعوب .

وعلينا فى هذا المؤتمر الهام أن تكون الدقة فى استعمال ألفاظنا هى طابع أحاديثنا .

والديمقراطية فى العالم العربى محتاجة – لكى تقوم بدورها على الوجه الأكمل – إلى القضاء أولا وقبل كل شىء – على كل رواسب الاستعمار والاقطاع والنظام الاقتصادى القديم ، والقضاء كذلك على التفرقة الطبقية وزوال النظام الأوتوقراطى .

وإن الجمهورية العربية المتحدة لتعمل جاهدة على للقضاء على هذه الرواسب ، وتبنى فى بلادنا ديمقراطية تعتمد على موافقة الشعب ومساهمته فى جهاز الحكم .

فهرس الكتاب

صفحة

مقـدمة ٥

المكتب الهندى للدراسات البرلمانية ١١

كلمة شرى سوهان لاى ١٣

كلمة شرى نهرو ٢١

كلمة شرى . م . أنانثا سايانام ، ايانجار ٤٣

كلمة دكتور ف . ك . ر.ف . راو ٥٥

كلمة مستر إيلسورث بانـكير ٧٥

كلمة ميان زياد الدين ٨٩

كلمة الدكتور جوليوس كاتز ١٠١

كلمة جنرال محمد عمر ١١٣

كلمة السيد / عمر أبو ريشة ١١٩

طبع بمطابع
دار النشر للجامعات المصرية
علاء الدين الشيتى وشركاه (شركة توصية بالأسهم)
٤١ شارع شبرا – بالقاهرة